مجموعة رسائل [illegible]

تجرید العقائد

قواعد العقائد

رسالة مختصرة في العقائد

رسالة في العلم والعالم والمعلوم والعلم اللدني والكسبي

اصلة [illegible] المحقق الطوسي [illegible] شمس الدين الخسروشاهي

رسالة في العشق [illegible]

بازدید شد
۱۳۸۱

بازدید شد
۱۳۸۱

۱۲۲۷

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على النبي وآله الأطهار

ترجمة مصنف كتاب تجريد العقائد سلطان المحققين وبرهان المدققين استاذ البشر والعقل الحادي عشر نصير الملة والدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه اصله من جهرود ساوه وكان مولده بمشهد طوس على ساكنه افضل التحية والصلاة والسلام في يوم السبت حادي عشر شهر جمادى الاولى وقت طلوع الشمس سنة (٥٩٧ هـ) ونشأ بها واشتغل بالتحصيل وتلمذ في المنقول على ابيه محمد بن الحسن وهو تلميذ فضل الله الراوندي وهو تلميذ السيد المرتضى وشيخ الطائفة ومن في العقليات على استاذه فريد الدين داماد النيشابوري وهو على السيد صدر الدين السرخسي وهو على افضل الدين الغيلاني وهو تلميذ ابي العباس اللوكري تلميذ بهمنيار تلميذ الشيخ الرئيس ومن جملة مشايخه الشيخ معين الدين [illegible] وقد قرأ عليه بعض جميع الجزء الثالث من كتاب الغنية للسيد ابن زهرة وذكر اسمه الشريف في اجازته له ومن جملة شيوخه [illegible] الشيخ برهان الدين الهمداني الذي يروي عن الشيخ منتجب الدين القمي [illegible] العلامة [illegible] في اجازته الكبيرة لسادات بني زهرة رحمهم الله وقال فيها وكان هذا الشيخ افضل اهل عصره في العلوم العقلية وله مصنفات كثيرة في العلوم الحكمية والشرعية على مذهب الامامية وكان اشرف من شاهدناه في الاخلاق [illegible] وقرأت عليه الهيات الشفاء لابي علي بن سينا وبعض التذكرة في الهيئة من تصنيفه ثم ادركه الاجل المحتوم انتهى كلامه ومنهم السيد غياث الدين عبد الكريم بن طاوس العلوي [illegible] وقطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي ومنهم [illegible] ثم انه [illegible] خوارزم [illegible] بلاد خراسان [illegible] الامير ناصر الدين محتشم حاكم قهستان وكان من افاضل الزمان [illegible] علاء الدين محمد بن جلال الدين حسن ملك الاسماعيلية [illegible]

كتابه

كان الموجب للخلاف [illegible] هناك [illegible] مؤيد الدين العلقمي وكان وزير المستعصم العباسي ومن اكابر الشيعة وانشأ قصيدة عربية في مدح المستعصم وكتب [illegible] الى العلقمي المذكور [illegible] على الخليفة فخاف الوزير المذكور من قربه للخليفة ان يسقط منزلته عند المستعصم فكتب سرا الى ناصر الدين المذكور ان نصير الدين الطوسي ابتدأ بارسال المكاتبات الى الخليفة واراد الخروج من عندك فلما قرأ كتابه حبس المحقق عنده فلما اراد الخروج الى علاء الدين ملك الاسماعيلية [illegible] فمكث المحقق عند [illegible] وكان اكثر اهل ذلك الحصن من الملاحدة وكتب هناك عدة كتب منها تحرير المجسطي ثم لما قرب ايلخان المغول هلاكو خان من قلاع الاسماعيلية [illegible] ركن الدين [illegible] اتصل بهلاكو خان [illegible] القلعة فلما استشعر هلاكو ذلك [illegible] المحقق [illegible] غاية الاكرام وصحبه وفوض اليه الامور [illegible] وذلك في سنة (٦٥٤ هـ) فرغبه المحقق في تسخير بغداد فتوجه اليها وفتحها في ٢٠ محرم سنة (٦٥٦ هـ) وانقرض ملك بني العباس على المفصل المسطر في التواريخ ثم امر هلاكو بعمل الرصد فاختار للبناية مراغة فرصد فيه واستنبط [illegible] الآلات [illegible] وكان على الرصد جماعة من العلماء من تلامذته منهم قطب الدين الشيرازي ومؤيد الدين العرضي الدمشقي ونجم الدين القزويني ومحيي الدين الخلاطي ومحيي الدين المغربي ونجم الدين الكاتب البغدادي ومات المحقق ولم يتم ذلك الرصد وكانت وفاته [illegible] يوم الغدير [illegible] سنة (٦٧٢ هـ) عن سبعين سنة [illegible] ودفن في المشهد المقدس الكاظمي على مشرفه السلام في سرداب وجد هناك [illegible] مكتوبا عليه [illegible] الناصر بالله العباسي لنفسه فلم يجعله الله له [illegible] واما مصنفاته فكثيرة في العلوم النقلية والعقلية نذكر منها ما عثرنا عليها وعلى اسمه في كتب التراجم وهي (١) الاخلاق الناصري [illegible] (٢) آداب المتعلمين [illegible] (٣) اساس الاقتباس في المنطق (٤) اسئلة سألها عن الشيخ صدر الدين [illegible] (٥) اسئلة سألها عن شمس الدين الخسروشاهي [illegible] (٧) اوصاف الاشراف فارسي [illegible] (٨) بيست باب في معرفة الاسطرلاب [illegible] (٩) تحرير [illegible] الهندسة [illegible]

[illegible] (١١) تجريد الكلام وهو اشهر مصنفاته شرحه جماعة من العلماء منهم العلامة [illegible] والاصفهاني وغيرهما (١٢) تجريد المنطق شرحه العلامة ايضا (١٣) تحرير كتاب اقليدس في اصول الهندسة (١٤) تحرير الاكر لمانالاوس (١٥) تحرير الاكر لثاوذوسيوس (١٦) تحرير كتاب جرمي الشمس والقمر لارسطرخس (١٧) تحرير كتاب الطلوع والغروب لاوطولوقس (١٨) تحرير كتاب ظاهرات الفلك لاقليدس (١٩) تحرير كتاب الكرة والاسطوانة لارشميدس (٢٠) تحرير كتاب الكرة المتحركة لاوطولوقس (٢١) تحرير كتاب المأخوذات في الاصول الهندسية لارشميدس (٢٢) كتاب معرفة مساحة الاشكال [illegible] (٢٣) تحرير كتاب المعطيات في الهندسة لاقليدس (٢٤) تحرير كتاب المفروضات لثابت (٢٥) تحرير كتاب المناظر لاقليدس (٢٦) تحرير كتاب المساكن لثاوذوسيوس (٢٧) تحرير كتاب الليل والنهار لثاوذوسيوس (٢٨) تحرير المجسطي لبطليموس وهو معروف (٢٩) التذكرة النصيرية في الهيئة شرحها جماعة (٣٠) ترجمة كتاب [illegible] (٣١) جامع الحساب بالتخت والتراب (٣٢) رسالة في الامامة (٣٣) رسالة [illegible] (٣٤) [illegible] (٣٥) رسالة في الجبر والقدر فارسية (٣٦) رسالة في العلم [illegible] (٣٧) رسالة [illegible] (٣٨) رسالة مختصرة في اصول العقائد (٣٩) رسالة [illegible] (٤٠) [illegible] (٤١) رسالة في قضاء الحوادث [illegible] (٤٢) [illegible] (٤٣) الزيج الايلخاني [illegible] (٤٤) سي فصل في معرفة التقويم بالعربية (٤٥) سي فصل في معرفة التقويم بالفارسية ترجمة للعربي السابق ذكرها (٤٦) شرح الاشارات للشيخ الرئيس في المنطق والحكمة (٤٧) شرح رسالة العلم للشيخ [illegible] (٤٨) شرح كتاب الثمرة لبطليموس (٤٩) الفرائض النصيرية (٥٠) قواعد العقائد في الكلام شرحه العلامة ايضا (٥١) قوانين الطب (٥٢) المعينية في الهيئة (٥٣) [illegible] في العروض فارسي (٥٤) كشف القناع عن اسرار شكل القطاع كتبه بالفارسية ثم نقله الى العربية (٥٥) كتاب الظفر في الجبر والمقابلة (٥٦) نقد التنزيل (٥٧) نقد المحصل في الكلام لفخر الدين الرازي (٥٨) رسالة في السير والسلوك [illegible]

مجموعة رسائل كلامية
للمحقق الطوسي

تجريد الاعتقاد — قواعد العقائد

رسالة مختصرة في العقائد

رسالة في ماهية العلم والعالم والمعلوم وبيان العلم اللدني والكسبي

رسالة كتبها المحقق الطوسي في النفس وبقائها بعد فناء الجسد

رسالة في صحة نفس الامر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنقذ من الحيرة والصلاة التي تصلح
على محمد المصطفى المخصوص بالرسالة والدلالة
الموصوفين بالعدالة فهو كل صاحب طالب الفلاح
انى قد اوردت فيها قواعد العقائد من
العلم المنسوب الى الاصالة واحترزت في
تقريرها من الاطناب والاطالة لئلا افضى ان
يؤدى الى السامة والملالة واقدم ذكر اصول
يجب الوقوف عليها في كل حالة وهي هذه
اصل كل ما يمكن ان يعبر عنه فاما ان يكون
موجودا

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد واجب الوجود على نعمائه والصلوة على سيد انبيائه
محمد المصطفى وعلى اكرم احبائه فانى مجيب الى ما سئلت من
تحرير مسائل الكلام وترتيبها على ابلغ النظام مشيرا الى غرر فرائد
الاعتقاد ونكت مسائل الاجتهاد مما قادنى الدليل اليه وقوى
اعتمادى عليه وسميته بتجريد الاعتقاد والله اسئل العصمة
والسداد وان يجعله ذخرا ليوم المعاد ورتبته على ستة مقاصد
المقصد الاول في الامور العامة وفيه فصول الفصل الاول
في الوجود والعدم وتحديدهما بالثابت العين والمنفى
العين او الذي يمكن ان يخبر عنه ونقيضه او بغير ذلك يشتمل
على دور

على دور ظاهر بل المراد تعريف اللفظ اذ لا شيء اعرف
من الوجود والاستدلال بتوقف التصديق بالتنافي عليه
او بتوقف الشيء على نفسه او بعدم تركيب الوجود مع فرضه و
ابطال الرسم باطل ويتردد الذهن حال الجزم بمطلق الوجود
واتحاد مفهوم نقيضه وقبول القسمة يعطى الشركة فيغاير
المهية والا لاتحدت الماهيات او لم ينحصر اجزاؤها وانفكاكها
تعقلا وتحقق الامكان وفائدة الحمل والحاجة الى الاستدلال
وانتفاء التناقض وتركب الواجب وقيامه بالمهية من حيث هي
هي قربادته في التصور وهو ينقسم الى الذهني والخارجي
والا لبطلت الحقيقية والموجود في الذهن انما هو الصورة
المخالفة في كثير من اللوازم وليس الوجود معنى به يحصل التعين
في العين بل الحصول ولا تزايد فيه ولا اشتداد وهو خير
محض ولا ضد له ولا مثل له فتحققت مخالفته للمعقولات

موجودا واما ان لا يكون موجودا وما لا
يكون موجودا معدوم ولا فرق بين الموجود
والثابت ولا بين المعدوم والمنفى بين المحققين
ومشايخ المعتزلة يقسمون الثابت الى موجود
ومعدوم وواسطة بينهما تسمى بالحال ويجعلون
المنفى ما عدا هذه الثلثة والحكماء يقولون
الموجود يكون خارجيا ويكون ذهنيا
ويكون كليهما وكذا المعدوم اصل آخر
كل ما يمكن ان يعبر عنه فاما ان يجب وجوده
او يجب عدمه او لا يجب احدهما والاول
هو الواجب والثاني هو الممتنع او المحال او
المستحيل والثالث هو الممكن والجائز اما الواجب
فاما ان يكون وجوبه لا عن غيره وهو الواجب

ولا ينافيهما ويساوق الشيئية فلا يتحقق بدونه والمنازع
مكابر مقتضى عقله وكيف يتحقق الشيئية بدونه مع اثبات
القدرة وانتفاء الاتصاف وانحصار الموجود مع عدم تعقل
الزائد ولو اقتضى التميز الثبوت عينا لزم منه محالات والامكان
اعتباري يعرض لما وافقونا على انتفائه وهو يرادف الثبوت
والعدم النفي فلا واسطة والوجود لا يرد عليه القسمة والحال
ثابت ذهنا ويجوز قيام العرض بالعرض ونوقضوا بالحال
نفسها والعذر بعدم قبول التماثل والاختلاف والتزام
التسلسل باطل فيبطل ما فرعوا عليهما من تحقق الذوات
الغير المتناهية وانتفاء تاثير المؤثر فيها وتباينها واختلافهم
في اثبات صفة الجنس وما يتبعها في حال الوجود وفي مغايرة
التحيز للجوهرية وفي اثبات صفة المعدوم بكونه معدوما
وفي امكان وصفه بالجسمية ووقوع الشك في اثبات
الصانع ثم

لذاته واما ان يكون وجوبه عن غيره فيكون
واجبا لغيره ممكنا لذاته وكذا الممتنع وما يفيد
وجود غيره يسمى موجدا او علة وذلك الغير
يكون موجدا او معلولا والممكن لذاته يكون
متساوي النسبة الى طرفي وجوده وعدمه
فان كان له موجد كان موجودا وان لم
يكن له موجد بقي على حالة العدم فيكون علة
موجده كالعلة لعدمه اصل آخر كلما يمكن
ان يتصور فان امكن تصوره لا مع غيره
فهو ذات والا فهو صفة مثلا اذا قلنا
موصوف عنينا به شيئا له صفة فالشيء
هي الذات وقولنا له صفة صفته اصل آخر
كل موجود فاما ان يكون لوجوده اول وانهم
يكون

الصانع بعد اتصافه بالقدرة والعلم والحيوة ومن قسمة الحال الى
المعلل وغيره وتعليل الاختلاف بها وغير ذلك مما لا فائدة بذكرها
ثم الوجود قد يؤخذ على الاطلاق فيقابله العدم مثله وقد يجتمعان لا باعتبار
التقابل ويعقلان معا وقد يؤخذ مقيدا فيقابله عدم مثله و
يفتقر الى الموضوع كافتقار ملكته ويؤخذ الموضوع شخصيا و
نوعيا وجنسيا ولا جنس له بل هو بسيط فلا فصل له ويتكثر
بتكثر الموضوعات ويقال بالتشكيك على عوارضها فليس جزءا
من غيره مطلقا والشيئية من المعقولات الثانية وليست متاصلة
في الوجود فلا شيء مطلقا ثابت بل هي تعرض لخصوصيات
المهيات وقد يتمايز الاعدام ولهذا استند عدم المعلول الى
عدم العلة لا غير ونافى عدم الشرط وجود المشروط وصحح
وعدم الضد وجود الآخر بخلاف باقي الاعدام ثم العدم
قد يعرض لنفسه فيصدق النوعية والتقابل عليه باعتبارين

يكون لوجوده متقدما على وجوده ويسمى
محدثا واما ان لا يكون لوجوده اول ويسمى
قديما وازليا والتقدم يكون بالذات كتقدم
الموجد على ما يوجده او بالطبع كتقدم الواحد
على الاثنين او بالزمان كتقدم الماضي على الحال
او بالشرف كتقدم المعلم على متعلمه او بالوضع كتقدم
الاقرب على الابعد والمتكلمون يزيدون على
ذلك التقدم بالرتبة كتقدم الامس على اليوم
اصل آخر كلما يوجد من الممكنات فاما ان يوجد
قائما بذاته كالانسان وهو الجوهر او يوجد قائما
بغيره كالحركة وهو العرض ويسمى العرض حالا
وذلك الغير محلا والحكماء يقولون الحال اذا
كان سببا للمحل كالانسانية للبدن الانسان
كان

كان صورة ومحلها مادة وان لم يكن كذلك
كالبياض في الجسم كان عرضًا ومحله موضوعه
والجوهر عندهم كلما لا يكون في موضوع سواء
كان صورة او مادة او مركبًا منهما وهو الجسم
عندهم او غير ذلك واما عند المتكلمين فالجسم
مولف من اجزاء لا تتجزى ويسمون كل جزء
منها الجوهر الفرد وتاليفه عند الاشاعرة من
جوهرين وعند المعتزلة اما من اربعة جواهر
واما من ثمانية جواهر فصاعدًا لكون الجسم
عندهم هو الطويل العريض العميق والجوهر
الفرد عند الحكيم ممتنع الوجود والاعراض عند
اكثر المتكلمين احد وعشرون نوعًا وعند بعضهم
ثلثة وعشرون او اربعة وعشرون نوعًا
عشرة

وعدم المعلول ليس علة لعدم العلة في الخارج وان جاز في
الذهن على انه برهان انى وبالعكس لمى والاشياء المرتبة في العموم
والخصوص وجودًا يتعاكس عدمًا وقسم كل منها الى الاحتياج و
الغنى منفصلة حقيقية واذا حمل الوجود او جعل رابطة تثبت
مواد ثلث في انفسها وجهات في التعقل دالة عليها وثالثها الرابط
وضعفها هي الوجوب والامتناع والامكان وكذلك العدم والبحث
في تعريفها كالوجود وقد يوخذ ذاتية فيكون القسمة حقيقية
لا يمكن انقلابها وقد يوخذ الاولان باعتبار الغير فالقسمة
مانعة الجمع بينهما يمكن انقلابها ومانعة الخلو بين الثلثة
في الممكنات ويشترك الوجوب والامتناع في اسم الضرورة
وان اختلفا بالسلب والايجاب وكل منهما يصدق على الآخر
اذا تقابلا في المضاف اليه وقد يوخذ الامكان بمعنى سلب
الضرورة عن احد الطرفين فيعم الآخر والامكان الخاص
وقد يوخذ

عشرة منها تختص بالاحياء وهي الحيوة والشهوة
والنفرة والقدرة والارادة والكراهة والاعتقاد
والظن والنظر والالم واحدى عشرة يكون للاحياء
وغير الاحياء وهي الكون وهو يشتمل على اربعة
اشياء الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والتأليف
والاعتماد كالثقل والخفة والحرارة والبرودة و
اليبوسة والرطوبة واللون والصوت والرائحة
والطعم والاثنان اللذان او الثلثة التي زادها بعضهم
الفناء والموت والبقاء والحكماء قالوا اجناس
الاعراض تسعة الكم والكيف والمضاف والوضع
والاين والملك ومتى والفعل والانفعال و
تسعى هي مع الجوهر بالمقولات العشر الشاملة لجميع
الممكنات اصل آخر الموجودات اما ان يكون
متماثلة

وقد يوخذ بالنسبة الى الاستقبال ولا يشترط العدم في الحال والا
لاجتمع النقيضان والثلثة اعتبارية لصدقها على المعدوم
لاستحالة التسلسل و لو كان الوجوب ثبوتيًا لزم امكان الواجب
ولو كان الامتناع ثبوتيًا لزم امكان الممتنع فلو كان الامكان ثبوتيًا
لزم سبق وجود كل ممكن على امكانه والفرق بين نفي الامكان و
الامكان المنفي لا يستلزم ثبوته الوجوب شامل الذاتي وغيره وكذا
الامتناع ويعرض ما بالغير منهما ممكن ولا ممكن بالغير لما تقدم في
القسمة الحقيقية ويعرض الامكان عند عدم اعتبار الوجود والعدم
بالنظر الى الماهية وعلتها وعند اعتبارهما بالنظر اليهما يثبت ما
بالغير ولا منافاة بين الامكان الذاتي والغيري وكل ممكن العرض
ذاتي ولا عكس واذا لاحظ الذهن الممكن موجودًا طلب العلة وان
لم يتصور غيره وقد يتصور وجود الحادث فلا يطلبها ثم الحدوث
كيفية الوجود فليس علة لما يتقدم عليه بمراتب والحكم باحتياج

متماثلة واما متضادة واما متخالفة اما المتماثلة
فكالبياضين المتساويين في البياضية واما المتضادة
فهي الاعراض التي يكون من جنس واحد لا يمكن
ان يجتمع في محل واحد في وقت واحد ويمكن
خلو المحل عنها على التعاقب وخلوه عنها جميعًا كا
الالوان والحكماء زادوا في قيودها ان يكون
بينهما غاية البعد فاذن يجوز ان يكون لعرض واحد
اضداد كثيرة على الراى الاول ولا يجوز ان يكون
له الا ضد واحد على الراى الثاني وما عدا المتماثلة
والمتضادة مختلفة واعلم ان التقابل الذي يشمل
التضاد وغيره على ما بعده وجد احدها التقابل
بالتضاد والثاني التقابل بالنفي والاثبات والثالث
التقابل بالملكة والعدم كالبصر والعمى والرابع التقابل
بالتضايف

الممكن ضروري ولا يتصور الاولوية لاحد الطرفين بالنظر الى ذاته
ولا يكفي الخارجية لان فرضها لا يحيل المقابل فلا بد من الانتهاء
الى الوجوب وهو سابق ويلحقه وجوب آخر لا يخلو عنه قضية فعلية
والامكان لازم والا يجب الماهية او يمتنع ووجوب الفعليات بقادر
جواز العدم وليس بلازم ونسبة الوجوب الى الامكان نسبة تمام الى
نقص والاستعداد قابل للشدة والضعف ويعدم للممكنات وهو
غير الامكان الذاتي والموجود ان اخذ غير مسبوق بغيره او بالعدم
فقديم والا فحادث والسبق ومقابلاه اما بالعلية او بالطبع او
بالزمان او بالرتبة الحسية او العقلية او بالشرف او بالذات والحصر
استقرائي ومقوليته بالتشكيك ويحفظ الاضافة بين المضافين
في انواعه وحيث وجد التفاوت امتنع جنسيته والتقدم دائمًا
بعارض زماني او مكاني او غيرهما والقدم والحدوث الحقيقيان
لا يعتبر فيهما الزمان والا تسلسل والحدوث الذاتي متحقق و
القدم و

بالتضايف كالابوة والبنوة اصل آخر الذى
ثم وهو ان يكون الحلول على العلية بواسطة او بغير
واسطة والمتاخر من حيث هو متاخر متقدم على المتقدم
من تلك الحيثية والتسلسل عند المتكلمين مع مطلقا
بالجملة كل عدد فرض فهو متناه لان كل عدد فرض
فهو قابل للقلة بان ينقص منه شيء والكثرة بان
يزاد عليه شيء وكل قابل للقلة والكثرة فهو متناه
اما العدد الذي يكون له اول ولا يكون له آخر بل
انما يوجد منه متناهية فليس بحجة عند اكثرهم لكون
كل ما يوجد منه حصر في اى وقت يفرض يكون
متناهيًا اما عند الحكماء فكل عدد يكون لحادة
موجودة في زمان واحد وله ترتيب فهو متناه
ويستحيل ان يكون غير متناه اما ما لا يكون
احاده

القدم والحدوث اعتباران عقليان ينقطعان بانقطاع الاعتبار
ونصيبه الحقيقي منهما ومن الوجوب الذاتي والغيري ويستحيل
صدق الذاتي على المركب ولا يكون الذاتي جزءًا من غيره ولا يزيد كونه
ونسبته عليه والا لكان ممكنًا والوجود المعلوم هو المقول بالتشكيك
اما الخاص فلا وليس طبيعة نوعية على ما سلف فجاز اختلاف
جزئياته في العروض وعدمه وتاثير الماهية من حيث هي في الوجود
غير معقول والنقض بالقابل ظاهر البطلان والوجود من المحمولات
العقلية لامتناع استغنائه عن المحل وحصوله فيه وهو من المعقولات
الثانية وكذلك العدم وجهاتهما والماهية والكلية والجزئية والذاتية
والعرضية والجنسية والفصلية والنوعية وللعقل ان يعتبرها
النقيضين ويحكم بينهما ولا استحالة فيه وان يتصور عدم الاشياء
حتى عدم نفسه وعدم العدم بان يتمثل في الذهن ويرفعه وهو
ثابت باعتبار وقسيم باعتبار ولا يصح الحكم عليه من حيث هو

احاد موجودة دفعة او لا يكون له ترتيب
يجب ان يكون غير متناه فهذه هي الاصول التي
اردنا تقديمها وبيان ما يحتاج الى البيان منها
فيجيء في مواضعها وقد اوردنا ما اردنا ايراده
في خمسة ابواب **الباب الاول** في اثبات موجد
العالم العالم عبارة عما سوى الله تعالى وما سوى
الله تعالى اما جواهر او اعراض واذا ثبت احتياج
الجوهر الى موجد ثبت احتياج العرض اليه
لاحتياجها الى ما يحتاج اليه والمتكلمون
ينكرون وجود جواهر غير جسمانية كما يجيء
بيانه ويثبتون اولا حدوث الاجسام و
الجواهر ويستدلون بذلك على اثبات
محدثها القديم ولهم في اثبات حدوث
الاجسام

ليس بثابت ولا ناقض ولذا انقسم الموجود الى ثابت في الذهن
وغير ثابت فيه ويحكم بينهما بالتمايز وهو لا يستدعي الهوية لكل
من المتمايزين ولو فرض له هوية لكان حكمها حكم الثابت واذا
حكم الذهن على الامور الخارجية بمثلها وجب التطابق في صحته
والا فلا ويكون صحيحه باعتبار المطابقة لما في نفس الامر لامكان
تصور الكواذب ثم الوجود والعدم قد يحملان وقد يربط بهما
المحمولات والحمل يستدعي اتحاد الطرفين وتغايرهما من اخر وجهة
الاتحاد قد تكون احدهما وقد تكون ثالثا والتغاير لا يستدعي
قيام احدهما بالآخر ولا اعتبار عدم في القائم لو استدعاه و
اثبات الوجود للمهية لا يستدعي وجودها اولا وسلبه عنها لا
يقتضي تميزها وثبوتها بل نفيها لا اثبات نفيها وثبوتها في
الذهن وان كان لازما لكنه ليس شرطا والحمل والوضع من
المعقولات الثانية فيقالان بالتشكيك وليس الموصوفية ثبوتية
والا

والا تسلسل ثم الوجود قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض
واما الوجود في الكتابة والعبارة فمجازي والمعدوم لا ايعاد له
لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه بصحة العود ولو اعيد
تخلل العدم بين الشيء ونفسه ولم يبق فرق بينه وبين المبتدا
وصدق المتقابلان عليه دفعة ويلزم التسلسل في الزمان والحكم
بامتناع العود لام لازم للمهية وقسمة الموجود الى الواجب والممكن
ضرورية وردت على الوجود من حيث هو قابل للتقييد وعدمه
والحكم على الممكن بامكان الوجود حكم على المهية لا باعتبار العدم
والوجود ثم الامكان قد يكون الذي في العقل وقد يكون معقولا
باعتبار ذاته وحكم الذهن على الممكن بالامكان اعتبار عقلي
فيجب ان يعتبر مطابقته لما في العقل والحكم بحاجة الممكن ضروري
وخفاء التصديق لخفاء التصور غير قادح والمؤثر مؤثر باعتبار
عقلي والمؤثر يؤثر في الاثر لا من حيث هو موجود ولا من حيث

الاجسام طرق **احدها** قولهم الجسم لا يخلو
عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو
حادث فكل جسم حادث وهذه الحجة مبنية
على اثبات اربع دعاوى احدها وجود الحوادث
والثاني بيان ان كل جسم لا يخلو عنها والثالث
بيان حدوثها جميعا والرابع بيان ان
كل ما لا يخلو عن الحوادث حادث اما الاول
فلان الاكوان اعني الحركات والسكونات
والاجتماعات والافتراقات امور ثبوتية
وهي غير الاجسام وذلك لان الحركة هو كون
الجسم في حيز بعد كونه في حيز آخر والسكون
هو كونه في حيز بعد كونه في ذلك الحيز و
الاجتماع هو كون الجسمين في حيزين على
وجه

واحد لا يمكن ان يتخللهما جوهر ثالث والافتراق
هو كونهما في حيزين على وجه يمكن ان يتخلل
بينهما جوهر والاكوان تتغير وتتبدل بعد
ثبوت الاجسام وهي امور موجودة غير الاجسام
ولا يمكن وجودها الا في الاجسام واما بيان
ان الاجسام لا تخلو عنها فهو ان كل جسم يستحيل
ان يكون لا في حيز وكونه في حيز معين هو
الحركة والسكون واذا كان جسمان في حيزيهما
انحصر كونهما في الافتراق والاجتماع واما
انها حادثة فلانها تزول وتتبدل بعضها ببعض
فاذا هي حادثة في وجودها الى غيرها فهي
ممكنة ويستقيم الدلالة على ان كل ممكن حادث
ولا يجوز ان يكون قبل كل حادث حادث
الى

هو معدوم وتاثيره في المهية وعلته وجوب لاحق وعدم المعلول
يستند الى عدم علته على ما مر والممكن الباقي مفتقر الى المؤثر لوجود
علته والمؤثر يفيد البقاء بعد الاحداث ولهذا جاز استناد القديم
الممكن الى المؤثر الموجب لا ممكن ولا يمكن استناده الى المختار والاقدم
سوى الله تعالى كما ياتي ولا يفتقر الحادث الى المدة والمادة والا لزم
التسلسل والقديم لا يجوز عليه العدم لوجوبه بالذات او استناده
اليه **الفصل الثاني** في المهية ولواحقها وهي مشتقة عما هو وهو ما
به يجاب عن السؤال بما هو وتطلق غالبا على الامر المتعقل والذات
والحقيقة عليها مع اعتبار الوجود والكل من ثواني المعقولات
وحقيقة كل شيء مغايرة لما يعرض لها من الاعتبارات والا
لما تصدق على ما ينافيها ويكون المهية مع كل عارض مقابلة
لها مع ضده وهي من حيث هي ليست الا هي ولو سئل بطرفي النقيض
فالجواب السلب لكل شيء قبل الحيثية لا بعدها وقد تؤخذ
المهية

المهية محذوفا عنها ما عداها بحيث لو انضم اليها شيء لكان زائدا
ولا يكون مقولا على ذلك المجموع وهو المهية بشرط لا شيء ولا توجد
الا في الاذهان وقد تؤخذ لا بشرط شيء وهو كلي طبيعي موجود في
الخارج وهو جزء من الاشخاص صادق على المجموع الحاصل منه ومما
اضيف اليه والكلية العارضة للمهية يقال لها كلي منطقي وللمركب عقلي
وهما ذهنيان فهذه اعتبارات ثلثة ينبغي تحصيلها في كل ماهية
معقولة الماهية منها بسيطة وهي ما لا جزء له ومنها مركبة وهي ما له
جزء وهما موجودان ضرورة ووصفاهما اعتباريان متنافيان
وقد يتضايفان فيما كان في العموم والخصوص مع اعتبارهما
بما مضى وكما يتحقق الحاجة في المركب فكذا في البسيط وهما قد يقومان
بانفسهما وقد يفتقران الى المحل والمركب انما يتركب عما يتقدمه وجودا
وعدما بالقياس الى الذهن والخارج وهو علة الغناء عن السبب
فباعتبار الذهن بين وباعتبار الخارج غني ويستحيل بعدهما

الى غير النهاية اما اولا فلان الحوادث الماضية
يتطرق اليها الزيادة والنقصان ويستحيل ان
يتطرق الى غير المتناهي الزيادة والنقصان
وذلك لان الناقص منها بعد متناه يستحيل
ان يكون مساويا لما زاد واذا فرض الناقص
وغير الناقص تطابق من مبدئه واحد وجب
ان ينتهي الناقص ويمتد بعد انتهائه غير الناقص
فيكون الناقص متناهيا وغير الناقص لا يزيد
عليه الا بعدد متناه فيكون الكل متناهيا وبطل
كونه غير متناه فيكون جميع الحوادث الماضية مسبوقا
بالعدم واما ثانيا فلان كل واحد من الحوادث
على تقدير كونه مسبوقا بما لا نهاية له يستحيل ان
يوجد الا بعد انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث حتى
الشك

تصل النوبة اليه وانقضاء ما لا نهاية له من
الحوادث مح ولكن الحوادث موجودة فاذا كونها
مسبوقة بما لا نهاية له باطل واما ثانيا فلان
كل حادث مسبوق بعدم ازلى فلو كان فى
الازل حادث موجود لاجتمع وجوده مع
عدمه وذلك مح اذ لا يكون فى الازل جميع
الحوادث معدومة واما بيان ان كل ما لا يخ
من الحوادث حادث فظ وذلك لان جميع
الحوادث معدومة فى الازل والشىء الذى
لا يخ منها لو كان موجودا فى الازل لكان
خاليا منها وهو مح فاذا ثبت ان الاجسام
حادثة وكذا الجواهر والاعراض طريق آخر
لا يجوز ان يكون جسم من الاجسام ازليا
لانه

هو ذاتى له فيحصل خواص ثلث واحدة تمنعا كسر واثنان اعم ولابد
من حاجة البعض الاجزاء الى البعض ولا يمكن شمولها باعتبار واحد
وهو قد يتميز فى الخارج وقد يتميز فى الذهن واذا اعتبر عروض العموم لصوانفه
فقد يتباين وقد يتداخل وقد يوخذ مواد وقد يوخذ محمولة فيعرض
لها الجنسية والفصلية وجعلاهما واحد والجنس منهما كالمادة
وهو معلول والاخر صورة وهو علة وما لا جنس له لا فصل له وكل
فصل تام فهو واحد ولا يمكن وجود جنسين فى مرتبة واحدة
لمهية واحدة ولا تركيب عقلى الا منهما ويجب تناهيهما وقد
يكون منهما عقلى وطبيعى ومنطقى كجنسهما ومنها عوال وسوافل
ومتوسطات ومن الجنس ما هو مفرد وهو الذى لا جنس فوقه
ولا تحته وهما اضافيان وقد يجتمعان مع التقابل ولا عكس لحد
الجنس بالنسبة الى الفصل واذا نسبنا الى ما يضافان اليه اعنى
النوع كان الجنس اعم والفصل مساويا والتشخص من الامور
الاعتبارية

لانه فى الازل اما ان يكون متحركا او ساكنا
وبالاجماع اما كونه متحركا فلان الازل
عبارة عن نفى المسبوقية بالغير والحركة عبارة
عن ثبوت المسبوقية بالغير فبينهما الانتفاء اذ
واما كونه ساكنا فح لانه لو سكون صح انه
يقتضى نفى المسبوقية فكونه متطورا بيسر توا.
الوجود ـ اذا كان ممكنا كان مسبوقا بالعدم
عليها يجيء بيانه طريق آخر وهو اعم من الاولين
وهو ان فى كل ما سوى الواجب ممكن
وكل ممكن محدث فكل ما سوى الواجب محدث
سواء كان جسما او جوهرا او عرضا او غير
ذلك اما المقدمة الاولى فظاهرة واما المقدمة الثانية
فلان الممكن يحتاج فى وجوده الى موجد والممكن
لا يمكن

الاعتبارية فاذا نظر اليه من حيث هو امر عقلى وجد مشاركا
لغيره من التشخصات فيه ولا يتسلسل بل ينقطع بانقطاع الاعتبار
اما ما به التشخص فقد يكون نفس المهية فلا يتكثر وقد يستند الى
المادة المتشخصة بالاعراض الخاصة الحالة فيها ولا يحصل
التشخص بانضمام كلى عقلى الى مثله والتميز يغاير التشخص
ويجوز امتياز كل من الشيئين بالآخر والمتشخص قد لا يعتبر
مشاركته والكلى قد يكون اضافيا فيتميز والتشخص المندرج
تحت غيره متميز والتشخص يغاير الوحدة اللتى هى انقسام
عبارة عن عدم الانقسام وهى تغاير الوجود لصدقه على
الكثير من حيث هو كثير بخلاف الوحدة وتساوقه والكثرة
تعرفهما الا باعتبار اللفظ وهى والكثرة عند العقل والخيال
يستويان فى كون كل منهما اعرف بالانقسام وليست الوحدة
امرا عينيا بل هى من ثوانى المعقولات وكذا الكثرة وتقابلهما

لا يمكن ان يوجد حال وجوده فان ايجاد الموجود
وتحصيل الحاصل مح ويلزم ان يوجد حال الا وجوده
فيكون وجوده مسبوقا بلا وجوده وذلك حدوثه ثم
فاذا ثبت كون ما سوى الواجب محدثا وكان احتياج
كل محدث الى محدث يوجده ضروريا يثبت ان
لجميع العالم من الاجسام والاعراض وما سواهما
من الممكنات محدث وهو المطلوب هذه طرق
المتكلمين فى اثبات الصانع اما الحكماء فقالوا
ان الموجودات تنقسم الى واجب وممكن والممكن
يحتاج فى وجوده الى مؤثر موجد فان كان
موجده واجبا فقد ثبت ان فى الوجود واجب
الوجود لذاته وان كان ممكنا كان محتاجا
الى مؤثر آخر والكلام فيه كالكلام فى الاول
والدور

لاضافة العلية والمعلولية والمكيالية والمكيلية لا للتقابل
جوهرى بينهما ثم معروضها قد يكون واحدا فلها جهتان بالضرورة فجهة الوحدة ان لم تقوم جهة الكثرة ولا تقومها فالوحدة عرضية وان عرضت كانت موضوعات او محمولات
عارضة لموضوع واحد او بالعكس وان قومت فوحدة
جنسية او نوعية او فصلية وقد تتغاير لموضوع مجرد
عدم الانقسام لا غير وحدة شخصية تقول مطلق والاله
نقطة ان كان له مفهوم زائد ذو وضع او مفارق
ان لم يكن ذا وضع فهذا وان لم يقبل القسمة والا فهو
مقدار او جسم بسيط او مركب وبعض هذه اولى من بعض
بالوحدة والهوهو على هذا النحو والوحدة فى الوصف العرضى
والذاتى تتغاير اسماؤها عقلا لا بتغاير المضاف اليه والهو
هو يستدعى جهتى تغاير واتحاد على ما سلف والوحدة مبدأ
العدد

والدور والتسلسل
ثبوته ناخذ جميع
ممكنا لانه لا يحت
ثم المؤثر فيه لا يج
ان يكون داخ
مؤثرا فى نفسه
فى المجموع فلم يو
والخارج عن جم
فيكون واجبا
لذاته ضرورة
كلها وهو المط
فى هذا المقام
اعتراضات

العدد المتقوم بها لا غير واذا اضيف اليها مثلها حصلت الاثنينية
وهى نوع من العدد ثم يحصل انواع لا يتناهى بتزايد واحد واحد
مختلفة الحقائق هى انواع العدد وكل واحد منها امر اعتبارى
يحكم به العقل على الحقائق اذا انضم بعضها الى بعض فى العقل انضماما
بحسبه والوحدة قد يعرض لذاتها ومقابلها وينقطع بانقطاع
الاعتبار وقد يعرض لها شركة مخصص بالمشهورى وكذا المقابل
ويضاف الى موضوعها باعتبارين والى مقابلها بثالث وكذا التقابل
ويعرض لهما ما يستحيل عروضه لهما من التقابل المتنوع الى انواعه الاربعة
اعنى السلب والايجاب وهو راجع الى القول والعقد والعدم
والملكة وهو الاول ماخوذا باعتبار خصوصية ما تقابل
الضدين وهما وجوديان ويتعاكس هو وما قبله فى الحقيقة
والمشهورية وتقابل التضايف ويندرج تحت الجنس باعتبار
عارض ومقوليته عليها بالتشكيك واشدها فيه السلب

لانها ما الكتب المطولة التي لكنا نورد ما هو
موضع معظم الخلاف بين المتكلمين والحكماء
في هذا الموضع وهو ان المتكلمين قالوا انما يتقدم
عدم الممكن على وجوده تقدما لا يمكن ان
يكون المتقدم مع المتاخر دهرا والحكماء
قالوا ان مثل هذا التقدم لا يمكن وهو عد الا
في الاشياء الواقعة في الزمان لكن بحيث يقع
المتقدم في زمان والمتاخر في زمان غيره والزمان
ليس بواجب الوجود فتقدم العدم على كل
ماسوى الواجب بهذا المعنى هذا هو فوالهم
بتقدم بعض الممكنات قالوا انما يكون هذا
التقدم من جملة التقدم الذي ذكرناه الزماني اجاب
المتكلمون بان التقدم الذي لا يمكن اجتماع

برفع الذاتي فيكون منافاة السلب اشد هذا في القضايا ا
التخصيه اما المحصون فبشرط تاسع وهو الاختلاف فيه
فان الكلية ضد الكلية والجزئيتان صادقتان وفي الموجهات
عاشر وهو الاختلاف في الجهة ايضا بحيث لا يمكن اجتماعهما
صدقا ولا كذبا واذا قيد العدم بالملكة في القضايا سميت
معدولة وهي تقابل الوجودية صدقا لا مكان عدم الموضوع
فيصدق مقابلاها وقد يستلزم الموضوع احد الضدين
بعينه او لا بعينه ولا يستلزم شيئا منهما عند الخلو والاتصاف
بالوسط ولا يعقل للواحد ضدان وهو منفي عن الاجناس
ومشروطة في الانواع باتحاد الجنس وجعل الجنس والفصل
واحدة الفصل الثالث في العلة والمعلول وكل شيء يصدر
عنه امر اما بالاستقلال او الانضمام فانه علة لذلك الامر و
المعلول وهو فاعلية ومادية وصورية وغائية فالفاعل مبدأ

التأثير وعند وجوده بجميع جهات التأثير يجب وجود المعلول
ولا يجب مقارنته العدم ولا يجوز بقاء المعلول وان جاز في
المعدوم ومع وحدته يتحد المعلول ثم يعرض الكثرة باعتبار
كثرة الاضافات وهذا الحكم ينعكس على نفسه في الوحدة
النوعية لا العكس والتبيان من توالي المعلولات وبينهما تقابل
التضايف وقد يجتمعان في الشيء الواحد بالنسبة الى امرين
ولا يتعاكسان فيهما ولا يتراقى معروضاهما في سلسلة واحدة
الى غير النهاية لان كل واحد منهما ممتنع الحصول بدون علة
واجبة لكن الواجب بالغير ممتنع ايضا فيجب وجود علة لذاتها هو
طرف وللتطبيق بين جملة قد فصل منها احاد متناهية وجملة
لم يفصل منها ولان التطبيق باعتبار النسبتين بحيث يتعدد كل واحد
منهما باعتبارهما يوجب تناهيهما لوجوب ازدياد احدى النسبتين
على الاخرى من حيث السبق ولان المؤثر في المجموع ان كان

المتقدم والمتاخر معا لا يجب ان يكون بحسب
زمان متباين لهما فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض لا يكون بزمان آخر وهذا التقدم مثله
ثم ان كان ولا بد فيكفي فيه تقدير زمان ولا
يحتاج فيه الى وجوده المغاير للممكنات المحدثة
فهذا موضع معظم الخلاف بين الفريقين
في هذه المسئلة مع اتفاقهما على احتياج جميع
الممكنات الى موجدها الباب الثاني في ذكر
صفات الله تعالى وهي تنقسم الى ثبوتية
وغير ثبوتية اما الثبوتية فمنها انه تعالى قادر و
القادر هو الذي يصح منه ان يفعل ولا يجب واذا
فعل فعل باختيار وارادة لداع يدعوه الى ان
يفعل ويقابله الموجب وهو الذي يجب ان يصدر

عنه الفعل ويجب ان يقارنه فعله لانه لو تاخر
الفعل عنه لما كان صدور الفعل عنه واجبا
اذ لم يصدر عنه في الحال المتقدم على التصادق
والمتكلمون يقولون بان الباري تعالى قادر اذ كان
فعله حادثا غير صادر عنه في الازل ويلزم
القائلين بالقدم كونه فاعلا موجبا والحكماء
يقولون كل فاعل فعل بارادة مختار سواء فارق
الفعل في زمانه او تاخر عنه وموضع الخلاف
في الداعي فان المتكلمين يقولون انه لا يدعو
الا الى معدوم ليصدر عن الفاعل وجوده بعد
الداعي في زمان او تقدير الزمان ويقولون ان
هذا الحكم ضروري والحكماء ينكرونه واذا حصل
الداعي للقادر فهل يجب وجود الفعل ام لا

ان كان بعض اجزائه كان الشيء مؤثرا في نفسه وعلله ولان
المجموع له علة تامة وكل جزء ليس علة تامة اذ الجملة لا يجب به
وكيف يجب الجملة بشيء هو محتاج الى ما لا يتناهى من تلك الجملة
ويتكافى النسبتان في طرفي النقيض والقبول والفعل منا فيان
مع اتحاد النسبة لتنافي لازميهما ويجب المخالفة بين العلة و
المعلول ان كان المعلول محتاجا لذاته الى تلك العلة والا فلا
ولا يجب صدق احدى النسبتين على المصاحب وليس التشخص
من العرضيات علة ذاتية لتشخص احدهما والا لم يتناه الاشخاص
ولاستغنائه عن التغيير ولعدم تقدمه ولتكافؤهما وبقاء احدهما
مع عدم صاحبه والفعل منا يفتقر الى تصور جزئي يتخصص به
الفعل ثم شوق ثم ارادة ثم حركة من العضلات ليقع منا الفعل
والحركة الاختيارية الى مكان تتبع ارادة بحسبها وجزئيات
تلك الحركة تتبع تخيلات وارادة جزئية يكون السابق

من هذه التخيلات علة للسابق من تلك المعدة لحصول تخيلات
وارادة اخرى فيتصل الارادات في النفس والحركات في المسافة
الى اخرها ويشترط في صدق التاثير على المقارن الوضع والتناهي
بحسب المدة والعدة والشدة اللتي باعتبارها يصدق التناهي
وعدمه الخاص على المؤثر لان القسري يختلف باختلاف القابل
ومع اتحاد المبدأ يتفاوت مقابله والطبيعي يختلف باختلاف
الفاعل المتساوي الصغير والكبير في القبول فاذا تحركا مع اتحاد
المبدأ عرض التناهي المحل المتقوم بالحال قابل له ومادة للمركب
وقوله ذاتي وقد يحصل القرب والبعد باستعداد يكتسبها باعتبار
الحال وهذا الحال صورة للمركب وجزء فاعل المحل وهو واحد
والغاية علة بماهيتها لعلية العلة الفاعلية معلولة في وجودها
للمعلول وهي ثابتة ماهية لكل قاصد اما القوة الحيوانية ا
المتحركة فغايتها الوصول الى المنتهى وهو قد يكون غاية الشوقية

فيه خلاف بين المتكلمين والمحققون منهم يقولون
بوجوبه ويقولون ان هذا الوجوب لا يقتضي كون
فعله اذا كان فعله تبعا للداعي وليس الاختيار
معنى غير ذلك وبعض القدماء انكروه مخافة
التزام الايجاب وقال بعضهم عند الداعي
يصير وجود الفعل اولى من لا وجوده وقيل انهم
مع هذه الاولوية هل يمكن لا وقوع الفعل ام لا
فان امكن فلا يكون للاولوية اثر وان لم يمكن
كانت الاولوية هي الوجوب ولا يتغير الحكم
بتغير الالفاظ وقال الآخرون ان القادر يختار
احد طرفي الفعل والترك من غير رجحان ذلك
الطرف ويمثلون بالهارب والواصل الى طريقين
متساويين يصيطر الى المشي في احدهما والعطشان

اذا حضر وعاماان متساويان فانهما يختار ان
احد الطريقين والوعائين من غير ترجيح لاحدها
على الاخر ومع التزام هذا يلزم محالات و
تتعذر اثبات الارادة لله تعـ ومنها انه تعالى
عالم والعالم لا يحتاج الى تفسير والدليل عليه
ان افعاله محكمة متقنة تتبين ذلك لمن
عرف حكمة الله تعـ في خلق السموات والارض
واختلاف الليل والنهار وخلق الحيوانات
ومنافع اعضائها وساير الموجودات وكون
كل من يصدر عنه افعال متقنة منظمة
عالما وهذا ضروري استدل المتكلمون على
انه تعـ عالم بان افعاله تعـ محكمة متقنة وكل
من كان كذلك فهو عالم اما المقدمة الاولى فلان الجسم
ويدل عليها

وقد لا يكون فان لم يحصل فالحركة باطلة والا فهو اما خير او عادة
او قصد ضروري او عبث وجزاف واثبتوا للطبيعيات غايات
وكذا الاتفاقيات والعلة مطلقا قد يكون بسيطة وقد يكون مركبة
وايضا بالقوة او بالفعل وكلية او جزئية وذاتية او عرضية
وعامة وخاصة وقريبة او بعيدة ومشتركة او خاصة والعدم
للحادث من المبادي العرضية والفاعل في الطرفين واحد و
الموضوع كالمادة وافتقار الاثر انما هو في احد طرفيه واسباب
الماهية غير اسباب الوجود ولا بد للعدم من سبب
وكذا في الحركة ومن العلل
المعدة ما يؤدي الى مثل او
خلاف وضد والاعداد
قريب وبعيد ومن العلة
العرضية ما هو معد

الفصل الثاني في الجواهر والاعراض وفيه فصول الفصل الاول في الجواهر
الممكن اما ان يكون موجودا في الموضوع وهو العرض اولا وهو الجوهر
وهو اما مفارق في ذاته وفعله وهو العقل او في ذاته وهو النفس او
مقارن فاما ان يكون محلا وهو المادة او حالا وهو الصورة او
مهية تتركب منهما وهو الجسم والحال والموضوع متعاكسان وجودا
وعدما في العموم والخصوص وكذا الحال والعرض وبين الموضوع والعرض
مباينة ويصدق العرض على المحل والحال جزئيا والجوهرية والعرضية
من ثواني المعقولات لتوقف نسبة احدهما على وسط واختلاف
الانواع بالاولوية والمعقول اشتراك عرضيه منهما ولا تضاد بين الجواهر و
لا بينها وبين غيرها والمعقول من الفناء العدم وقد يطلق التضاد
على بعض باعتبار اخر ووحدة المحل لا يستلزم وحدة الحال الا مع
التماثل بخلاف العكس واما الانقسام فغير مستلزم في الطرفين
والموضوع من جملة المشخصات وقد يفتقر الحال الى محل متوسط

ولكونه واجبا لذاته وغيره ممكنا لذاته كان
ماسواه متساوي النسبة اليه ولم يكن بعضه اولى
من بعض بان يكون مقدورا دون بعض او
معلوما له دون بعض فهو قادر على جميع ما
يصح ان يكون مقدورا عالم بجميع ما يصح ان
يعلم كليا كان او جزئيا فيكون المعلومات
اكثر من المقدورات لان الواجب والممتنع يعلمان
ولا يقدر عليهما ويكون مقدورا عند الحكماء
بلا توسط شيئا واحدا والباقي بتوسط ومعلوم
كلما لا يتغير واما المتغيرات فلا يكون من
حيث التغير معلومة له لوجوب تغير العلم بتغير
المعلوم وامتناع تغير علمه تعـ ويجيء القول في هذا
البحث وايضا عند بعض المعتزلة انه تعالى لا يقدر
على

على القبايح لامتناع وقوعها عن العالم بها الغني
عنها ومنها انه تعـ حي لامتناع كون من يمكن ان
يوصف بانه قادر عالم غير حي وتفسيره بالجهوة
بما من شانه ان يوصف الموصوف به بالقدرة والعلم
ومنها انه تعـ مريد وذلك لانه صدر عنه بعض
الممكنات عنه دون بعض وصدور ما يصدر
عنه في وقت دون وقت يحتاج الى مخصص
والمخصص هو الارادة وهو الداعي الذي مر
ذكره وبعض المعتزلة يقولون بحدوث الارادة
المتعلقة بالمتجددات لوجوب وقوعها عند اجتماع
القدرة والارادة ويقولون انها عرض لا في
محل وبذلك ينتقض حد الجوهر والعرض
الذين مر ذكرهما والارادة المتعلقة ببعض الممكنات

ولا وجود لوضعي لا يتجزى بالاستقلال بحجب المتوسط والحركة الموضوعة
على طرف المركب من ثلثة او من اربعة على التبادل ويلزمهم ما يشهد الحس
بكذبه من التفكيك وسكون المتحرك وانتفاء الدائرة والمنطقة
عرض قائم بالمنقسم باعتبار التناهي والحركة لا وجود لها في
الحال ولا يلزم نفيها مطلقا والان لا تحقق له خارجا ولو تركبت
الحركة مما لا يتجزى لم يكن موجودة والقائل بعدم تناهي الاجزاء
يلزمه مع ما تقدم النقض لوجود المؤلف مما يتناهى ويفتقر في
التعميم الى التناسب ويلزم عدم لحوق السريع البطيء وان
لا يقطع المسافة المتناهية في زمان متناه والضرورة قضت
ببطلان الطفرة والتداخل والقسمة بانواعها يحدث اثنينية
تساوي طباع كل واحد منها طباع المجموع وامتناع الانفكاك
العارض لا يقتضي الامتناع الذاتي فقد ثبت ان الجسم شيء واحد
متصل يقبل الانقسام الوهمي الى ما لا يتناهى ولا يقتضي ذلك ثبوت

مادة سوى الجسم لاستحالة التسلسل ووجود ما لا يتناهى ولكل
جسم مكان طبيعي يطلبه عند الخروج على اقرب الطرق فلو تعدد
انتفى ومكان المركب مكان الغالب او ما اتفق وجوده فيه وكذا الشكل
والطبيعي منه هو الكرة والمعقول من الاول البعد فان الامارات تساعد عليه
عليه واعلم ان البعد منه ملاق للمادة وهو الحال في الجسم و
بما انه مساويه ومنه مفارق تحل فيه الاجسام وتلاقيها بجملتها وتداخلها
بحيث ينطبق على بعد المتمكن ويتحد به ولامتناع الخلو عن المادة
ولو كان المكان سطحا لتضادت الاحكام ولم يعم المكان وهذا المكان
لا يصح عليه الخلو من شاغل ولا لتفاوت حركة ذي المعاوق
حركة العديم عند فرض معاوق اقل بنسبة زمانيهما والجهة طرف
الامتداد الحاصل في ماخذ الاشارة وليست منقسمة وهي من ذوات
الاوضاع المقصودة بالحركة للحصول فيها وبالاشارة والطبيعي منها فوق
وسفل وما عداهما غير متناه الفصل الثاني في الاجسام وهي قسمان

دون بعض يقتضي وجوب كون المريد عالما ولكونه
تعالى واجب الوجود لذاته يجب ان يكون دائم الوجود
باقيا فيما لم يزل ولا يزال والاشعرية يقولون بان
البقاء صفة مغايرة لغيرها من الصفات ومنها
انه تعالى سميع بصير ويدل عليه اجماع المسلمين بانه يصح
ان يسمع ويبصر فلهذا المعنى والاذن الشرعي
باطلاق هاتين الصفتين عليه تعـ يوصف بهما
وكذلك يطلق عليه انه متكلم والكلام عند اهل
السنة معنى في ذات المتكلم به يخبر بايجاد
الحروف والاصوات التي يتالف منها
الكلام عما يريد الاخبار عنه ومن لا يكون
له ذلك المعنى ويسمع منه الحروف والاصوات
المؤلفة تاليف الكلام لا يكون متكلما كالببغاء
والمعتزلة

فلكية وعنصرية اما الفلكية فالكلية منها تسعة واحد غير مكوكب
محيط بالجميع وتحته فلك الثوابت ثم افلاك الكواكب السيارات السبعة وتشتمل
على افلاك اخرى جزئية تشتمل على افلاك وتداويرها خارجة المراكز والمجموع
اربعة وعشرون وتشتمل على سبعة متحركة والف ونيف وعشرين كوكبا
ثوابت والكل بسايط خالية من الكيفيات الفعلية والانفعالية ولونها
شفافة واما العناصر فاربعة كرة النار والهواء والماء والارض و
استفيد عددها من ازدواجات الكيفيات الفعلية والانفعالية وكل
منها ينقلب الى الملاصق والى الغير بواسطة او بوسايط فالنار حارة يابسة
شفافة متحركة بالتبعية لها طبقة واحدة وفوقها على احالة المركب اليها
والهواء حار رطب شفاف له اربع طبقات والماء بارد رطب شفاف محيط
بثلثة ارباع الارض لطبقة واحدة والارض باردة يابسة ساكنة في
الوسط لها ثلث طبقات واما المركبات فهذه الاربعة اسطقساتها وهي
حادثة عند تفاعل بعضها في بعض ويفعل الكيفية في المادة فيكسر صرافة

كيفيتها ويحصل

والمعتزلة يقولون كل من يوجد حروفا واصواتا
منتظمة دالة على معنى يريد الاخبار بها عنها فهو
متكلم ولا يعتبرون المعنى الذي في نفس المتكلم
وبعض المعتزلة يقولون انه تعالى مدرك ويقولون
ان الادراك صفة له غير العلم بها يدرك الموجودات
خاصة من جملة المعلومات وهو غير السمع والبصر
والحيوة ومنها انه تعالى واحد اما دليل المتكلمين
عليه ان الاله عبارة عن ذات موصوفة بهذه الصفات
وذلك لا يمكن ان يكون الا واحدا فان على تقدير ان
يكون الالهة كثيرين واختلاف دواعيهم في ايجاد
مقدور واحد بعينه في وقت واحد على صفة
واحدة وعدم ايجاده او ايجاده في غير ذلك
الوقت او على غير تلك الصفة ممكن وعند وقوع
ذلك الخلاف يستحيل ان يحصل مرادهم جميعا
لاستحالة حصول الامور المتقابلة المتناقضة معا
ويلزم من ذلك ان لا يكون جميعهم الهة فاذا
يستحيل كونهم كثيرين وهذه الحجة تعرف
بالتمانع وانما اخرنا ذكر هذه الحجة عن ذكر ساير
الصفات لكون حجة الوحدة متوقفة على اثبات
الصفات الالهية واما الحكماء فقالوا ان الواجب
لذاته يمتنع ان يكون اكثر من واحد لان الاتصاف
بهذا المعنى ليس بمختلف ولو كان المتصف به اكثر
من واحد وجب ان يكون امتياز كل واحد
منهم من غيره بغير هذا المعنى المشترك فيه و
المجتمع من هذا المعنى وغيره لا يكون واجبا

لذاته

كيفيتها ويحصل كيفية متشابهة في الكل متوسطة هي المزاج مع حفظ صورة
البسايط ثم يختلف الامزجة في الاعداد بحسب قربها وبعدها عن الاعتدال مع
عدم تناهيها بحسب الشخص وان كان لكل نوع من المركبات مزاج ذو عرض
له طرفا افراط وتفريط وهي تسعة الفصل الثالث في بقية احكام الاجسام
وتشترك الاجسام في وجوب التناهي لوجوب انطباق ما فرض له ضده عند
مقايسته بمثله مع فرض نقصانه عنه والحفظ النسبة بين ضلعي الزاوية
وما اشتملا عليه مع وجوب اتصاف الثاني به واتحاد الحد وانتفاء
القسمة فيدل على الوحدة والضرورة قضت ببقائها ويجوز خلوها عن
الكيفيات المذوقة والمرئية والمشمومة كالهواء ويجوز رؤيتها بشرط
الضوء واللون وهو ضروري والاجسام كلها حادثة لعدم انفكاكها
من جزئيات متناهية حادثة فانها لا تخلو من الحركة والسكون وكل منها
حادث وهو ظاهر واما تناهي جزئياتها فلان وجود ما لا يتناهى
محال للتطبيق على ما مر ولوجوب اتصاف كل حادث بالاضافتين المتقابلتين

لذاته مطلقا فيلزم من ذلك ان يكون كل واحد
من المتصفين به غير متصف به وذلك محال
وهذه الحجة غير محتاجة الى اعتبار شيء خارج
من مفهوم الواجب لذاته والصفات عندهم ليست
زائدة على ذات واجب الوجود لذاته بهذه
الحجة بعينها بل حقيقته هو الوجود وحده
لا الوجود المشترك بينه وبين غيره وقدرته وارادته
وعلمه ليس غير اعتبار ذلك الوجود بالنسبة
الى مقدوراته ومعلوماته ومراداته وقدرته هي
عين صدور الكل عنه وعلمه هو حصول الكل له
وارادته عين عنايته بالكل فقط من غير ان
يتوهم تكثر في ذاته اصلا وبعض مشايخ
المعتزلة يتممون الحجة بعد اثبات هذه الصفات
على انه تعالى موجود وذلك لان المعدومات
عندهم ثابتة ولا يستحيل اتصافها بالصفات
لا يعتبرون فيها الوجود وابو هاشم من المعتزلة
يقول بصفة زائدة على هذه الصفات بها يمتاز
الصانع عما شاركه في مفهوم الذات وهذه
الصفات ويسميها صفة الالهية ويقول هو
واصحابه ان هذه الصفات جميعا احوال لا موجودة
ولا معلومة ولا معدومة بل وسائط بين الوجود
والعدم الا الارادة فانها موجودة ومحدثة وهي
عرض لا في محل يحدثها الله تعالى ويحدث بها
حدوث الموجودات ومتاخروهم كابي الحسين
البصري ومن يتبعه يقولون ان صفاته تعالى

ليست

ويجب زيادة المتصف باحدهما من حيث هو كذلك على المتصف بالاخرى
فينقطع الزائد والناقص ايضا والضرورة قضت بحدوث ما لا ينفك عن
حوادث متناهية فالاجسام حادثة ولما استحال قيام الاعراض الا
بها ثبت حدوثها والحدوث اختص بوقته اذ لا وقت قبله والمختار
يرجح احد مقدوريه بلا داع ومرجح عند بعضهم والمادة منتفية
والقبلية لا تستدعي زمانا وقد سلف تحقيقه الفصل الرابع في
الجواهر المجردة اما العقل فلم يثبت دليل على امتناعه وادلة وجوده مدخولة
كقولهم الواحد لا يصدر عنه امران ولا سبق لمشروط باللاحق في تاثيره
او وجوده والا لما انتفت صلاحية التاثير عنه لان المؤثر هيهنا مختار
وقولهم استدارة الحركة توجب الارادة المستلزمة للتشبه بالكامل اذ
طلب الحاصل فعلا او قوة يوجب الانقطاع وغير الممكن محال لتوقفه
على دوام ما اوجبنا انقطاعه وعلى حصر اقسام الطلب مع المنازعة في
امتناع طلب المحال وقولهم لا علية بين المتضايفين والا لامكن

الممتنع

ليست زائدة على ذاته فهو قادر بالذات عالم بالذات
حي بالذات وباقي الصفات راجعة اليها فان
الادراك هو العلم بالمدركات والسمع والبصر هو
العلم بالمسموعات والمبصرات والارادة علمه بالصالح
المقتضية لايجاد الموجودات والكلام راجع الى
القدرة والوجود غير ذات على الذات وليس
وجود مشترك بينه وبين غيره وانما يكون العلم
باضافة الى المعلومات تتغير تلك الاضافة بتغير
تلك المعلومات ولا يتغير الذات بتغيرها
واهل السنة يقولون كونه تعالى قادر بقدرة قديمة
وكذا عالم بعلم قديم ومريد بارادة وحي بحيوة
وسميع بسمع وبصير ببصر ومتكلم بكلام وباق
ببقاء وكل ذلك قديم ويقول ابو الحسن الاشعري
بغير ذلك من الصفات ويقول ان الصفات
ليس هي ذاته ولا غير ذاته فان الغيرين هما
ذاتان ليست احدهما هي الاخرى والصفات
وان كانت زائدة على الذات فلا يكون مغايرة
لها بهذا المعنى ومنها ما وراء النهر يقولون
التكوين والخالقية صفة غير القدرة فان القدرة
متساوية بالنسبة الى جميع الممكنات والتكوين
مختص بالمخلوقات وعند اهل السنة انه تعالى
يصح ان يرى مع امتناع كونه في جهة من الجهات
واحتجوا بالقياس على الموجودات المرئية و
بنصوص القران والحديث والمشبهة قالوا
انه تعالى في جهة الفوق ويمكن ان يرى كالاجسام

الممتنع او علل الاقوى بالاضعف لمنع الامتناع الذاتي واما النفس
فهي كمال اول لجسم طبيعي آلي ذي حيوة بالقوة وهي مغايرة لما هي شرط
فيه لاستحالة الدور وللممانعة في الاقتضاء ولبطلان احدهما مع ثبوت
الاخر ولما يقع الغفلة عنه وللمشاركة فيه والتبدل فيه وهي جوهر مجرد
لتجرد عارضها وعدم انقسامه وقوتها على ما يعجز المقارنات عنه
ولحصول عارضها بالنسبة الى ما يعقل محلا منقطعا ولاستلزام
استغناء العارض استغناء المعروض ولانتفاء التبعية ولحصول
الضد ودخولها تحت حد واحد يقتضي وحدتها واختلاف
العوارض لا يقتضي اختلافها وهي حادثة وهو ظاهر على قولنا وعلى قول
الخصم لو كانت ازلية لزم اما بطلان ما ثبت او ثبوت ما يمتنع وهي
مع البدن على التساوي ولا تفنى بفنائه ولا تصير مبدأ صورة
آخر والا لبطل ما اصلناه من التعادل وتعقل بذاتها وتدرك
بالآلات للامتياز بين المختلفين وضعا من غير اسناد وللنفس

وبعضهم قالوا ان الله تعالى جسم لا كالاجسام
وقالوا انه خلق ادم على صورته والمعتزلة
قالوا انه تعالى ليس في جهة ولذلك لا يمكن
ان يرى والحكماء قالوا انه تعالى وغيره من المفارقات
كالعقول والنفوس لا يمكن ان يرى لكون
جميع ذلك مفارقة الاجسام والاجسام الشفافة
لا يرى مع كونها في جهة واكثر الاعراض لا
يرى والمرئي عندهم ليس غير اللون والضوء
وانما يرى محالها بتوسطها وغير ذلك لا يمكن
ان يرى وهذا هو الكلام في صفات الثبوتية
واما غير الثبوتية من الصفات فمنها انه تعالى
لا يمكن ان يكون فيه تركيب او اثنينية او
احتمال قسمة لوجه من الوجوه وذلك لاحتياج
ما يكون كذلك الى كل واحد من اجزائه وافنائه
وذلك ينافي كونه واجبا لذاته ومنها انه تعالى
لا يمكن ان يكون في جهة او حيز ومحل لاحتياج
ما يكون كذلك الى الحيز والمحل وكذلك لا يمكن
ان يشار اليه اشارة حسية وخالفت المجسمة
والمشبهة في ذلك اذ قالوا انه في جهة فوق
او جسم لا كغيره من الاجسام وذهب بعض
الصوفية الى جواز حلوله في قلوب اوليائه
ولعل مرادهم غير ما نعنيه من حلول الاعراض
في محالها ولا يجوز ان يكون فاعليته تعالى
زائدة على ذاته لانه تعالى فاعل لكلها سواء
فلو كانت فاعليته زائدة على ذاته لكانت مغايرة

قوى يشارك بها غيرها هي الغاذية والنامية والمولدة واخرى
اخص بها تحصل الادراك اما الجزئي او الكلي وللغاذية الجاذبة و
الماسكة والهاضمة والدافعة وقد يتضاعف هذه لبعض الاعضا
والنمو مغاير للسمن والمصورة عندي باطلة لاستحالة صدور
هذه الافعال المحكمة المركبة عن قوة بسيطة ليس لها شعور اصلا
واما قوة الادراك الجزئي فمنه اللمس وهو قوة منبثة في البدن
كله وفي تعدده نظر ومنه الذوق ويفتقر الى توسط الرطوبة
اللعابية الخالية عن المثل والضد ومنه الشم ويفتقر الى وصول
الهواء المنفعل من ذي الرائحة الى الخيشوم ومنه السمع ويتوقف
ادراكهما على وصول الهواء المنضغط الى الصماخ ومنه البصر وهو
قوة مودعة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان ويتفارقان
الى العينين بعد تلاقيهما بتلك ويتعلق بالذات بالضوء واللون
وهو راجع فينا الى تاثر الحدقة ويجب حصوله مع شرائطه بخروج
الشعاع

للذاته وح تكون الذات فاعلة لتلك الفاعلية
فيكون فاعليته قبل فاعليته وهو محال وذلك
مخالف لمذهب ليا القائلون بالفاعلية والتكوين
ولا يجوز ان يكون بشئ من الاعراض والصور
اولتاثير غيره فيه لان اجتماع الفاعلية والقابلية
فيه يقتضي التركيب ولا يجوز ان يكون له الم
لان الالم انما يحدث من ادراك المنافي والمنافي
له فان ماعداه انما يصدر عنه وعند المتكلمين
ايضا لا يجوز ان يكون له لذة لان اللذة ادراك
وانفعال وناشى من الغير ملائم للمزاج او للطبيعة
والحكماء قالوا اللذة هو ادراك الملائم وهو
تعالى عالم لذاته بذاته واشد الملائمات بالقياس
اليه هو فاته فله اعظم اللذات ولا يجوز عليه
الاتحاد وهو صيرورة شيئين شيئا واحدا
لا بان ينفي احدهما ويبقى الاخر او ينفيا معا
ويحدث شئ ثالث فان ذلك محال اصلا وهم
من الفقهاء قالوا كل من يعقل شيئا يعقل لاناما
اتحد بمعقوله ذلك واليه ذهب جمع من الصوفية
وذلك بالمعنى الذي ذكرناه غير معقول فهذا
ما ذكره مشتبهوا الصفات
ونفاتها

الشعاع فان انعكس الى المدرك ابصر وجهه وان عرض تعدد ا
السهمين تعدد المرئي ومن هذه القوى بنطاسيا الحاكمة بين
المحسوسات لرؤية القطرة خطا والشعلة دائرة والمبرسم ما لا
تحقق له والخيال لوجوب المغايرة بين القابل والحافظ والوهم المدرك
للمعاني الجزئية والحافظة والمتخيلة المركبة للصور والمعاني
بعضها مع بعض الفصل الثالث في الاعراض وينحصر في تسعة الاول الكم
متصله القار جسم وسطح وخط وغيره الزمان ومنفصله العدد ويشملهما
قبول المساوات وعدمها والقسمة وامكان وجود العاد وهو
ذاتي وعرضي ويعرض ثاني القسمين فيهما لاولهما وفي حصول
المنافي وعدم الشرط دلالة على انتفاء الضدية ويوصف
بالزيادة والكثرة ومقابليهما دون الشدة ومقابلها وانواع
المتصل القار قد يكون تعليمية ولكانت تختلف بنوع ما من
الاعتبار وتختلف الجوهرية عما يقع في جوابها هو في كل ما هو

الباب الثالث

في ذكر ما ينسب اليه تعالى من الافعال قال بعض
اهل السنة لا يمكن اجتماع قادرين على مقدور
واحد لان ذلك المقدور ان حصل فان كان
المؤثر فيه كل واحد منهما لم يكن كل واحد منهما
موثرا وان كان مجموعهما لم يكن كل واحد منهما
قادرا او قد فرض قادرا هذا خلف وان لم يكن
احدهما او كل واحد منهما ثبت المطلوب وقال
ابو الحسن الاشعري هذا غالم يمتنع تقدير كونهما
موثرين ولذلك جوز ان يكون للعبد قدرة
وقدرته قدرة ولكن قدرته تعالى قديمة وقدرة
العبد تكون مع الفعل ولا تكون قبل الفعل ولا
تاثير له في الفعل الا ان العبد الذي يخلق فيه
قدرة مع فعل لا يكون كمن يخلق فيه فعل من
غير قدرة والفعل يسمى كسبا للاهل ولا يسمى
بذلك المثلث ومذهبه ان لا موثر الا الله في الوجود
وقال القاضي الباقلاني من اهل السنة ان
ذات الفعل عن الله تعالى الا انه بالقياس الى
العبد يصير طاعة او معصية وهذا قريب في
المعنى من قول ابي الحسن وذهب ابو اسحق
الى ان القدرتين موثرتان فيه وهذا
ليس بحق لما مر بيانه وذهب المعتزلة وابو
الحسين البصري وامام الحرمين من اهل السنة الى
ان العبد له قدرة قبل الفعل وارادة بها تتم
موثريته فيصدر عنه الفعل ويكون العبد مختارا

بعطي عرضية والتبدل مع بقاء الحقيقة وافتقار التناهي الى
برهان وثبوت الكرة الحقيقية والافتقار الى عرض والتقوم به يعطي
عرضية الجسم التعليمي والسطح والخط والزمان والعدد وليست
الاطراف اعداما وان اتصف بها مع نوع من الاضافة والجسم
معروض للتناهي وعدمه وهما اعتباريان الثاني الكيف ويرسم
بقيود عدمية تخص جملتها بالاجتماع واقسامه اربعة فالمحسوسات
اما انفعاليات او انفعالات وهو مغايرة الاشكال لاختلافها
في الحمل والمزاج لعمومها فمنها اوائل الملموسات وهي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والبواقي منتسبة اليها فالحرارة جامعة
للمتشاكلات ومفرقة للمختلفات والبرودة بالعكس وهما متضادان
ويطلق الحرارة على معان اخر مخالفة للكيفية في الحقيقة والرطوبة
كيفية تقتضي سهولة التشكل واليبوسة بالعكس وهما مغايرتان
للين والصلابة والثقل كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق
مركزه

اذ كان فعله بقدرته الصالحة للفعل والترك وتبعا
لداعيه الذي هو ارادته والفعل يكون بالقياس الى
القدرة وحدها ممكنا وبالقياس اليها مع الارادة يصير
واجبا وقال محمود الملاحمي وغيره من المعتزلة ان
الفعل عند وجود القدرة والارادة يصير اولى بالوجود
حذرا من ان يلزمهم القول بالجبر ان قالوا بالوجوب
وليس ذلك بحق لان مع حصول الاولوية ان جاز
حصول الطرف الاخر لما كانت الاولوية اولوية وان
لم يجز فهو الوجوب وانما غيروا اللفظ دون المعنى
والحكماء ايضا قالوا بمثل ذلك اعني بوجوب حصول
الفعل مع القدرة والارادة والذين قالوا بموثرية
الله وحده صرحوا بانه تعالى مريد لكل الكائنات
والمعتزلة قالوا انه مريد ما يفعله واما ما يفعله العبد
فهو يريد طاعته ولا يريد معصيته وهذه الارادة
غير الارادة الاولى في المعنى فصل
الافعال ينقسم الى حسن وقبيح والحسن والقبح
مختلفة منها ان يوصف الفعل الملائم او الشئ
الملائم بالحسن وغير الملائم بالقبح ومنها ان يوصف
الفعل او الشئ الكامل بالحسن والناقص بالقبح
وليس المراد هيهنا هذين المعنيين بل المراد بالحسن
في الافعال ما لا يستحق فاعله ذما او عقابا وبالقبح
ما يستحق فاعله به وعند اهل السنة ليس شئ
من الافعال عند العقل بحسن ولا قبيح وانما يكون
حسنا او قبيحا بحكم الشرع فقط وعند المعتزلة ان
بديهة العقل تحكم بحسن بعض الافعال كالعدل
والصدق

مركزه على مركز العالم ان كان مطلقا والخفة بالعكس ويقالان
بالاضافة باعتبارين والميل طبيعي وقسري ونفساني وهو العلة
القريبة للحركة وباعتباره يصدر عن الثابت متغير ومختلف
متضاد ولولا ثبوته لذو العايق وعادمه وعند اخرين هو جنس
يحسب عدد الجهات ويتماثل ويختلف باعتبارها ومنه الثقل
واخرون منهم جعلوه مغايرا ومنه لازم ومفارق ويفتقر الى
محل لا غير وهو مقد ولنا وثوله منه اشياء بعضها لذاته من
غير شرط وبعضها لشرط وبعضها لا لذاته ومنها اوائل المبصرات
وهي اللون والضوء ولكل منهما طرفان وللاول حقيقة وطرفاه
السواد والبياض المتضادان ويتوقف على الثاني في الادراك
لا في الوجود وهما متغايران حسا قابلان للشدة والضعف
المتباينان نوعا ولو كان الثاني جسما لحصل ضد المحسوس بل
هو عرض قائم بالمحل معد لحصول مثله في المقابل وهو ذاتي

والصدق وبقبح بعضها كالظلم والكذب والشرع
ايضا يحكم بها في بعض الافعال والحسن العقلي
ما لا يستحق فاعل الفعل الموصوف به الذم والقبح
العقلي ما يستحق به الذم والحسن الشرعي ما لا يستحق
به العقاب والقبح ما يستحق به وبازاء القبح
الوجوب وهو ما يستحق تارك الفعل الموصوف
به الذم او العقاب ويقولون بان الله لا يخل
بالواجب العقلي ولا يفعل القبيح العقلي البتة وانما
يخل بالواجب ويرتكب القبح بالاختيار جاهل
او محتاج واحتج عليهم اهل السنة بان الفعل القبيح
كالكذب مثلا قد يزول قبحه عند اشتماله على
مصلحة كلية عامة والاحكام البديهية ككون
الكل اعظم من جزئه لا يمكن ان يزول بسبب
اصلا واما الحكماء فقالوا العقل النظري الذي
يحكم بالبديهيات ككون الكل اعظم من جزئه
لا يحكم بحسن شئ من الافعال ولا بقبحه انما
يحكم بذلك العقل العملي الذي يدبر مصالح
النوع والاشخاص ولذلك ربما يحكم بحسن
فعل وقبحه بحسب مصلحتين ويسمون ما يقتضيه
العقل العملي الذي يدبر مصالح ولا يكون مذكورا
في شريعة من الشرائع باحكام الشرايع غير المكتوبة
والقائلون بالحسن والقبح والوجوب العقلي
انتفقوا

وعرضي اول وثان والظلمة عدم الملكة ومنها المسموعات و
هي الاصوات الحاصلة من التموج المعلول للقرع بشرط المقاومة
في الخارج ويستحيل بقاؤه لوجوب ادراك الهيئة الصوتية و
يحصل منه اخر وهو الصدى ويعرض له كيفية متميزة يسمى باعتبارها
حرفا اما مصوت او صامت متماثل او مختلف بالذات او
بالعوارض وينتظم منها الكلام باقسامه ولا يعقل غيره ومنها
المطعومات التسعة الحاصلة من تفاعل الثلثة في مثلها و
منها المشمومات ولا اسماء لانواعها الا من حيث الموافقة و
المخالفة والاستعدادات المتوسطة بين طرفي النقيض و ...
حال او ملكة منها العلم وهو اما تصور او تصديق جازم مطابق
ثابت ولا يحد وتقسيمه الى الضرورة والاكتساب بالنظر ولابد
فيه من الانطباع في محل المجرد القابل وحلول المثال مغاير
ولا يمكن الاتحاد ويختلف باختلاف المعقول كالحال والاستقبال

ولا يعقل

احتلفوا فقال اكثر المعتزلة بوجوب العوض والثواب
واللطف على الله تعالى وهكذا العقاب لمن يستحقه
وذلك لان الله تعالى وعدهم واوعدهم والوفاء
بما وعدا واوعد واجب عقلا وقال غير المعتزلة
من القائلين بالحسن والقبح والوجوب العقلي
الوفاء بالوعد واجب واما بالوعيد فغير واجب
لانه حق الله تعالى ولا يجب عليه ان ياخذ حق
نفسه انما ذلك اليه يعفو عمن يشاء ويعاقب
من يشاء والبغداديون من المعتزلة قالوا

ولا يعقل الا مضافا فيقوى الاشكال باجتماع الصورتين المتماثلتين
مع الاتحاد وهو عرض لوجوده حده فيه وهو فعلي وانفعالي
وغيرهما وضروري اقسامه ستة ومكتسب وواجب وممكن
وهو تابع بمعنى اصالة موازنة في التطابق فزال الدور و
لابد فيه من الاستعداد اما الضروري فبالحواس واما الكسبي
فبالاول وباصطلاح يفارق الادراك مفارقة الجنس
النوع وباصطلاح اخر مفارقة النوعين وتعلقه على التمام
بالعلة يستلزم تعلقه كذلك بالمعلول ومراتبه ثلث وذو السبب
انما يعلم به كليا والعقل غريزة يلزمها العلم بالضروريات عند
سلامة الالات ويطلق على غيره بالاشتراك والاعتقاد يقال
لاحد قسميه فبينهما كان في العموم والخصوص ويقع فيه التضاد
بخلاف العلم والسهو عدم ملكة العلم وقد يفرق بينه وبين
النسيان والشك تردد الذهن بين الطرفين وقد يصح تعلق

كل من الاعتقاد والعلم بنفسه وبالاخر فيتغاير الاعتبار لا الصور
والجهل بمعنى يقابلهما وباخر قسم لاحدهما والظن ترجيح احد
الطرفين وهو غير اعتقاد الرجحان ويقبل الشدة والضعف
وطرفاه علم وجهل وكسبي العلم يحصل بالنظر مع سلامة جزئية
ضرورة ومع فساد احدهما قد يحصل ضده وحصول العلم عن
الصحيح واجب ولا احتياج الى المعلم نعم لابد من الجزء الصوري
وشرطه عدم الغاية وضدها وحضورها ولوجوب ما يتوقف
عليه العقليان وانتفاء ضد المطلوب على تقدير ثبوته كان
التكليف به عقليا وملزوم العلم دليل والظن امارة وبسائطه
عقلية ومركبة لاستحالة الدور وقد يفيد اللفظي القطع و
يجب تاويله عند التعارض وهو قياس وقسيماه فالقياس
اقتراني واستثنائي والاول باعتبار الصورة القريبة اربعة
والبعيدة اثنان وباعتبار المادة القريبة خمسة والبعيدة اربعة

والثاني

والثاني متصل ومنفصل وينجبر امران وكذا غير الحقيقي من المنفصل و
منه حقيقية والاخيران يفيدان الظن وتفاصيل هذه الاشياء
مذكورة في غير هذا الفن والتعقل والتجرد متلازمان لاستلزام
انقسام المحل انقسام الحال فان ثبت عرض الوضع للمجرد والا
تركب مما لا يتناهى ولاستلزام التجرد صحة المعقولية المستلزمة
لامكان المصاحبة ومنها القدرة وتفارق الطبيعة والمزاج بمقارنة
الشعور والمغايرة في التابع ومصححة للفعل بالنسبة وتعلقها با
الطرفين وتتقدم الفعل لتكليف الكافر وللتنافي ولزوم المحاليز
لولاه ولا تتحد وقوع المقدور مع تعدد القادر ولا استبعاد في
تماثلها وتقابل العجز تقابل العدم والملكة وتضاد الخلق لتضاد
احكامها والفعل ومنها اللذة والالم وهما نوعان من الادراك
تخصصا باضافة ويختلف بالقياس الى المدرك وليست اللذة خروجا
عن الحالة الطبيعية وقد يستند الالم الى التفرق وكل منهما حسي

وعقلي وهو اقوى ومنها الارادة والكراهة وهما نوعان من العلم
واحدهما لازم مع التقابل و يتغاير اعتبارهما بالنسبة الى الفاعل
وقد يتعلقان بذاتيهما بخلاف الشهوة والنفرة فهذه الكيفيات
تفتقر الى الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة مشروطة باعتدال
المزاج عندنا فلا بد من البنية وتفتقر الى الروح وتقابل الموت
تقابل العدم والملكة ومن الكيفيات النفسانية الصحة والمرض و
الفرح والغم والغضب والحزن والهم والخجل والحقد والمختصة
بالكميات المتصلة كالاستقامة والانحناء والتقعير والتقبيب
والشكل والخلقة والمنفصلة كالزوجية والفردية فالمستقيم ا
اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين وكما انه موجود فكذا الدائرة
والتضاد منتف عن المستقيم والمستدير وكذا عن عارضيهما والشكل
هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم ومع انضمام اللون يحصل
الخلقة الثالث المضاف وهو حقيقي ومشهوري ويجب فيه الانعكاس

والتكافؤ بالفعل او بالقوة ويعرض للموجودات اجمع وثبوته ذهني
والا تسلسل ولا يمنع تعلق الاضافة بذاتها والتقدم وجوبها عليه ولزم
عدم التناهي في كل مرتبة من مراتب الاعداد وتكثر صفاته تعالى ويحض
كل مضاف مشهوري بمضاف حقيقي فيعرض له الاختلاف والاتفاق
اما باعتبار دائما ولا الرابع الاين وهو النسبة الى المكان وانواعه اربعة
عند قوم هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والحركة كمال
اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة او حصول الجسم في مكان بعد اخر و
وجودها ضروري وتتوقف على المتقابلين والعلتين والمنسوب
اليه والمقدار فامنه وما اليه قد يتحدان محلا وقد يتضادان ذاتا وعرضا
ولهما اعتباران متقابلان لان احدهما بالنظر الى ما يقال ان له ولو اتحدت
العلتان انتفى المعلول وعم بخلاف الطبيعة المختلفة المستلزمة في حال
ما والمنسوب اليه اربع فان بسائط الجواهر توجد دفعة ومركباتها
تعدم بعدم اجزائها والمضاف تابع وكذا متى والجدة دفعة ولا يعقل

حركة في مقولتي الفعل والانفعال ففي الكم باعتبارين لدخول الماء القارورة
المكبوبة عليه ولصدع الانية عند الغليان وحركة اجزاء المغتذي
في جميع الاقطار على التناسب وفي الكيف لاستحالة المحسوسة مع
الجزم ببطلان الكمون والبروز لتكذيب الحس لهما وفي الاين والوضع
ظاهر ويعرض لها وحدة باعتبار وحدة المقدار والمحل والقابل و
اختلاف المتقابلين والمنسوب اليه مقتض للاختلاف وتضادها
الاولين التضاد ولا مدخل للمتقابلين والفاعل في الانقسام ويعرض
لها كيفية تشتد فتكون الحركة سريعة وتضعف فتكون بطيئة ولا
يختلف بهما الماهية وسبب البطؤ الممانعة الخارجية او الداخلية لا تخلل
السكنات والالما احس بما اتصف بالمقابل ولا انفصال لذوات الزوايا
والانعطاف لوجود زمان بين آني الميلين والسكون حفظ النسبة
فهو ضد يقابل الحركتين وفي غير الاين حفظ النوع ويتضاد لتضاد
ما فيه ومن الكون طبيعي وقسري وارادي فطبيعي الحركة انما يحصل

عند مقارنة امر غير طبيعي لترد الجسم اليه فيقف فلا يكون دورية و
قسريهما مستند الى قوة مستفادة قابلة للضعف وطبيعي السكون مستند
الى الطبيعة مطلقا ويعرض البساطة ومقابلها للحركة خاصة
ولا يعلل الجنس ولا انواعه بما يقتضيه لذاته الخامس متى وهو النسبة
الى الزمان او طرفه بالحصول فيه وهو مقدار الحركة من حيث التقدم
والتأخر العارضان لها باعتبار اخر وانما يعرض المقولة بالذات
المتغيرات وبالعرض لمعروضاتها ولا يفتقر وجود معروضها ولا عدمه
اليه والطرف كالنقطة وعدمه في الزمان لا على التدريج وحدوث
العالم يستلزم حدوثه السادس الوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار
نسبتين وفيه تضاد وشدة وضعف السابع الملك وهو نسبة التملك
وتختلفهما عبر المتقدمون عنها بعبارات مختلفة كالجدة والملك الثامن
والتاسع ان يفعل وان ينفعل والحق ثبوتهما
ذهنا والا لزم التسلسل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقصد الثالث في اثبات الصانع تعالى وصفاته واثاره وفيه
فصول الفصل الاول في وجوده الموجود ان كان واجبا فهو المطلوب
والا استلزمه لاستحالة الدور والتسلسل الفصل الثاني في صفاته وجود
العالم بعد عدمه ينفي الايجاب والواسطة غير معقولة ويمكن
عروض الوجوب والامكان للاثر باعتبارين ويمكن اجتماع القدرة
على المستقبل مع العدم وانتفاء الفعل ليس فعل الضد وعمومية
العلة تستلزم عمومية الصفة والاحكام والتجرد واستناد كل
شيء اليه دلائل العلم والاخير عام والتغاير اعتباري ولا
يستدعي العلم صورا مغايرة للمعلومات عنده لان نسبة الحصول
اليه اشد من نسبة الصور المعقولة لنا وتغير الاضافات ممكن
ويمكن اجتماع الوجوب والامكان باعتبارين وكل قادر عالم
حي

حي بالضرورة وتخصيص بعض الممكنات بالايجاد في وقت يدل
على ارادته تعالى وليست زائدة على الداعي والا لزم التسلسل او
تعدد القدماء والنقل دل على اتصافه تعالى بالادراك والعقل
على استحالة الالات وعموميته قدرته يدل على ثبوت الكلام و
النفساني غير معقول وانتفاء القبح عنه تعالى يدل على صدقه
ووجوب الوجود يدل على سرمديته ونفي الزايد والشريك
والمثل والتركيب بمعانيه والضد والتحيز والحلول والاتحاد
والجهة وحلول الحوادث فيه والحاجة والالم مطلقا واللذة
واللذة المزاجية والمعاني والاحوال والصفات الزائدة عينا
والرؤية وسؤال موسى لقومه والنظر لا يدل على الرؤية مع
قبوله التاويل وتعليق الرؤية باستقرار المتحرك لا يدل على
الامكان واشتراك المعلولات لا يدل على اشتراك العلل
مع منع التعليل والحصر وعلى ثبوت الجود والملك والتمام

وفوقه والحقيقة والخيرية والحكمة والتجبر والقهر والقيومية واما اليد
والوجه والقدم والرحمة والكرم والرضا والتكوين فراجعة الى ما تقدم

الفصل الثالث في افعاله الفعل المتصف بالزائد اما حسن او قبيح والحسن

اربعة اقسام وهما عقليان للعلم بحسن الاحسان وقبح الظلم من غير
شرع وانتفائهما مطلقا لو ثبتا شرعا ولجاز التعاكس ويجوز التفاوت
في العلم لتفاوت التصور وارتكاب اقل القبيحين مع امكان التخلص
والجبر باطل واستغناؤه وعلمه يدلان على انتفاء القبح عن افعاله
تعالى مع قدرته عليه لعموم النسبة ولا ينافي الامتناع اللاحق ونفي
الغرض يستلزم العبث ولا يلزم عوده اليه وارادة القبيح قبيحة
وكذا ترك ارادة الحسن قبيح وكذا الامر بما لا يراد والنهي عما يراد والامر والنهي
وبعض الافعال مستندة الينا والمغلوبية غير لازمة والعلم تابع
والضرورة قاضية باستناد افعالنا الينا والوجوب للداعي لا ينافي
القدرة كالواجب والايجاد لا يستلزم العلم الا مع اقتران القصد
فيكفي

فيكفي الاجمالي ومع الاجتماع يقع مراده تعالى والحدوث
اعتباري والامتناع الجسم لغيره وتعذر المماثلة في بعض الافعال
لتعذر الاحاطة ولا نسبة في الخيرية بين فعلنا وفعله تعالى والشكر
على مقدمات الايمان والسمع متأول ومعارض بمثله والترجيح
معنا وحسن المدح والذم على المتولد يقتضي العلم باضافته الينا والوجوب
باختيار السبب لاحق والذم في القاء الصبي عليه لا على الاحراق و
القضاء والقدر ان اريد بهما خلق الفعل لزم المحال او الالزام صح
في الواجب خاصة او الاعلام صح مطلقا وقد بينه امير المومنين في
حديث الاصبغ والاضلال اشارة الى خلاف الحق وفعل الضلالة
والاهلاك والهدى مقابل له والاولان منفيان عن الله تعالى
وتعذيب غير المكلف قبيح وكلام نوح مجاز والخدمة ليست
عقوبة له والتبعية في بعض الاحكام جائزة والتكليف حسن
لاشتماله على مصلحة لا تحصل بدونه بخلاف الجرح ثم التداوي

والمعاوضات والشكر باطل ولان النوع محتاج الى التعاضد المستلزم
للسنة النافع استعمالها في الرياضة وادامة النظر في الامور العالية
وتذكر الانذارات المستلزمة لاقامة العدل مع زيادة الاجر والثواب
وواجب لزجره عن القبائح وشرائط حسنه انتفاء المفسدة وتقدمه
وامكان متعلقه وثبوت صفة زائدة على حسنه وعلم المكلف بصفات
الفعل وقدر المستحق عليه وقدرته عليه وامتناع القبيح عليه وقدرة
المكلف على الفعل وعلمه به او امكانه وامكان الآلة ومتعلقه اما
علم عقلي او سمعي واما ظن واما عمل وهو منقطع للاجماع ولايصال
الثواب وعلة حسنه عامة وضرر الكافر من سوء اختياره وهو
مفسدة لا من حيث التكليف بخلاف ما شرطناه والفائدة ثابتة
واللطف واجب لتحصيل الغرض به فان كان من فعله تعالى وجب
عليه وان كان من المكلف وجب ان يشعره به ويوجبه وان كان
من غيرهما شرط في التكليف العلم بالفعل ووجوه القبح منفية والكافر
لا يخلو

لا يخلو من اللطف والاخبار بالسعادة والشقاوة ليس مفسدة ويقبح
منه التعذيب مع منعه دون الذم ولا بد من المناسبة والا
ترجح بلا مرجح بالنسبة الى المنتسبين ولا يبلغ الالجاء ويعلم المكلف
اللطف اجمالا او تفصيلا ويزيد اللطف على جهة الحسن ويدخله التخيير
ويشترط حسن البدلين وبعض الالم قبيح يصدر عنا خاصة وبعضه
حسن يصدر عن الله تعالى وعنا وحسنه اما للاستحقاق او
لاشتماله على النفع ودفع الضرر الزائدين او لكونه عاديا او
على وجه الدفع ولا بد في المشتمل على النفع من اللطف ويجوز في
المستحق كونه عقابا ولا يكفي اللطف في الم المكلف في الحسن ولا يحسن
مع اشتمال اللذة على لطفه ولا يشترط في حسنه اختيار المتألم
بالفعل والعوض نفع مستحق خال عن تعظيم واجلال ويستحق عليه
تعالى بانزال الالام وتفويت المنافع لمصلحة الغير وانزال الغموم
سواء استندت الى علم ضروري او مكتسب او ظن لا ما تستند الى

فعل العبد وامر عباده تعالى بالمضار واباحته او تمكين غير العاقل
بخلاف الاحراق عند الالقاء في النار والقتل عند شهادة الزور
والانتصاف عليه تعالى واجب عقلاً وسمعاً فلا يجوز تمكين الظالم من
الظلم من دون عوض في الحال يوازي ظلمه فان كان المظلوم من اهل
الجنة فرّق الله تعالى اعواضه على الاوقات او تفضل عليه بمثلها
وان كان من اهل العقاب اسقط بها جزء من عقابه بحيث لا يظهر
له التخفيف بان يفرق الناقص على الاوقات ولا يجب دوامه والحسن
الزائد بما يختار معه الالم وان كان منقطعاً ولا يجب حصوله في
الدنيا لاحتمال مصلحة التاخير والالم على القطع ممنوع مع انه غير
محل النزاع ولا يجب اشعار صاحبه بايصاله عوضاً ولا يتعين منافعه
ولا يصح اسقاطه والعوض عليه تعالى يجب تزايده الى حد الرضا عند
كل عاقل وعلينا يجب مساواته واجل الحيوان الوقت الذي علم الله
تعالى بطلان حيوته فيه والمقتول يجوز فيه الامران لولاه ويجوز

الذكور

ان يكون الاجل لطفاً للغير لا للمكلف والرزق ما صح الانتفاع به
ولم يكن لاحد منعه والسعي في تحصيله قد يجب وقد يستحب ويباح ويحرم
والسعر تقدير العوض الذي يباع به الشيء وهو رخص وغلاء ولا بد
من اعتبار العادة واتحاد الوقت والمكان ويستندان اليه تعالى والينا
ايضاً والاصلح قد يجب لوجود الداعي وانتفاء الصارف المقصد
الرابع في النبوة البعثة حسنة لاشتمالها على فوائد كمعاضدة العقل
فيما يدل عليه العقل واستفادة الحكم فيما لا يدل وازالة الخوف
واستفادة الحسن والقبح والنافع والضار وحفظ النوع الانساني
وتكميل اشخاصه بحسب استعداداتهم المختلفة وتعليمهم الصنائع
الخفية والاخلاق والسياسات والاخبار بالثواب والعقاب
فيحصل اللطف للمكلف وشبهة البراهمة باطلة وهي واجبة
لاشتمالها على اللطف في التكاليف العقلية ويجب في النبي
العصمة ليحصل الوثوق فيحصل الغرض ولوجوب متابعته وضدها

الانكار عليه وكمال العقل والذكاء والفطنة وقوة الراي وعدم
السهو وكل ما ينفر عنه من دناءة الاباء وعهر الامهات والفظاظة
والغلظة والابنة وشبهها والاكل على الطريق وشبهه وطريق
معرفة صدقه ظهور المعجزة على يده وهو ثبوت ما ليس بمعتاد
او نفي ما هو معتاد مع خرق العادة ومطابقة الدعوى
وقصة مريم وغيرها تعطي جواز ظهورها على الصالحين ولا يلزم
خروجه عن حد الاعجاز ولا النفور ولا عدم التميز ولا ابطال دلالته
ولا العمومية ومعجزاته قبل النبوة تعطي الارهاص وقصة مسيلمة
وفرعون تعطي جواز اظهار المعجزة على العكس ودليل الوجوب
يعطي العمومية ولا يجب الشريعة وظهور معجزة القرآن وغيره مع
اقتران دعوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله يدل على نبوته والتحدي
مع الامتناع وتوفر الدواعي يدل على الاعجاز والمنقول معناه
متواتراً من المعجزات يعضده واعجاز القرآن قيل لفصاحته وقيل

لاسلوبه

وقيل الصرفة

لاسلوبه وقيل لاسلوبه وفصاحته معاً والكل محتمل والنسخ تابع
للمصالح وقد وقع حيث حرم على نوح بعض ما احل لمن تقدم
واوجب الختان بعد تاخره وحرم الجمع بين الاختين وغير ذلك وخبرهم
عن موسى بالتابيد مختلق ومع تسليمه لا يدل على المراد قطعاً
والسمع يدل على عموم نبوته وهو افضل من الملائكة وكذا غيره من
الانبياء لوجود المضاد للقوة العقلية وقهره على الانقياد عليها
المقصد الخامس في الامامة الامام لطف فيجب نصبه على الله تعالى
تحصيلاً للغرض والمفاسد معلومة الانتفاء وانحصار اللطف
فيه معلوم للعقلاء ووجوده لطف وتصرفه لطف آخر وعدمه منا
وامتناع التسلسل يوجب عصمته ولانه حافظ للشرع ولوجوب الانكار
عليه لو اقدم على المعصية فيضاد امر الطاعة ويفوت الغرض
من نصبه ولانحطاط درجته عن اقل العوام ولا ينافي العصمة القدرة
وقبح تقديم المفضول معلوم ولا ترجيح في المساوي والعصمة تقتضي

النص وسيرته التنصيص وهما مختصان بعلي عليه السلام والنص
الجلي في قوله سلموا على علي بامرة المؤمنين وانت الخليفة بعدي
وغيرهما ولقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين
يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون وانما اجتمعت الاوصاف
في علي عليه السلام ولحديث الغدير المتواتر ولحديث المنزلة المتواتر و
لاستخلافه على المدينة فيعم للاجماع ولقوله انت اخي ووصيي و
خليفتي من بعدي وقاضي ديني بكسر الدال ولانه افضل وامامة المفضول
قبيحة عقلا ولظهور المعجزة على يده كقلع باب خيبر ومخاطبة الثعبان
ورفع الصخرة العظيمة عن القليب ومحاربة الجن ورد الشمس وغير ذلك
وادعى الامامة فيكون صادقا ولسبق كفر غيره فلا يصلح للامامة فيتعين
هو ولقوله تعالى وكونوا مع الصادقين ولقوله تعالى واولي الامر منكم ولان
الجماعة غير علي غير صالح للامامة لظلمهم بتقدم كفرهم وقد خالف
ابو بكر كتاب الله تعالى في منع ارث رسول الله بخبر رواه هو ومنع
فاطمة عليها السلام

فاطمة عليها السلام فدكا مع ادعاء النحلة لها وشهد بذلك علي وام
ايمن وصدق الازواج في ادعاء الحجرة لهن ولهذا ردها عمر بن
عبد العزيز واوصت ان لا يصلي عليها ابو بكر فدفنت ليلا ولقوله
اقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم ولقوله ان له شيطانا يعتريه ولقول
عمر كانت بيعة ابي بكر فلتة وقى الله شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه
وشك عند موته في استحقاقه للامامة وخالف الرسول في الاستخلاف
عندهم وفي توليته من عزله وفي التخلف عن جيش اسامة مع علمهم
لقصد التنفيذ وولى اسامة عليهم فهو افضل وعلي لم يول عليه احدا
وهو افضل من اسامة ولم يتول عملا في زمانه واعطاه سورة براءة
فنزل جبرئيل وامره برده واخذ السورة منه وان لا يقرأها الا هو
او واحد من اهله فبعث بها عليا ولم يكن عارفا بالاحكام حتى قطع
يد سارق واحرق بالنار الفجاءة السلمي ولم يعرف الكلالة ولا ميراث
الجدة واضطرب في احكامه ولم يحد خالدا ولا اقتص منه ودفن

في بيت رسول الله وقد نهى الله عن دخوله في حيوته وبعث الى بيت
امير المؤمنين عليه السلام لما امتنع من البيعة فاضرم فيه النار وفيه فاطمة
وجماعة من بني هاشم ورد عليه الحسنان لما بويع وندم على كشف بيت
فاطمة عليها السلام وامر عمر برجم امرأة حاملة واخرى مجنونة فنهاه علي عليه السلام
فقال عمر لولا علي لهلك عمر وشك في موت النبي حتى تلا عليه ابو بكر
انك ميت وانهم ميتون فقال كاني لم اسمع هذه الاية وقال
كل الناس افقه من عمر حتى المخدرات في الحجال لما منع من المغالاة
في الصداق واعطى ازواج النبي واقرض ومنع اهل البيت عليهم السلام
من خمسهم وقضى في الجد بمائة قضيب وفضل في القسمة ومنع ا
المتعتين وحكم في الشورى بضد الصواب وخرق كتاب فاطمة
عليها السلام وولى عثمان من ظهر فسقه حتى احدثوا في امر المسلمين
ما احدثوا واثر اهله بالاموال وحمى لنفسه ووقع منه اشياء منكرة
في حق الصحابة فضرب ابن مسعود حتى مات واحرق مصحفه
وضرب

وضرب عمارا حتى اصابه فتق وضرب اباذر ونفاه الى الربذة واسقط
القود عن ابن عمر والحد عن الوليد مع وجوبهما عليهما وخذلته الصحابة
حتى قتل وقال امير المؤمنين عليه السلام قتله الله ولم يدفن الا بعد ثلث
وعابوا غيبته عن بدر واحد والبيعة وعلي عليه السلام افضل لكثرة جهاده
وعظم بلائه في وقائع النبي باجمعها ولم يبلغ احد درجته في غزاة
بدر واحد ويوم الاحزاب وخيبر وحنين وغيرها ولانه اعلم
لقوة حدسه وشدة ملازمته للرسول وكثرة استفادته عنه ورجعت
الصحابة اليه في اكثر الوقائع بعد غلطهم وقال النبي اقضاكم علي
واستند الفضلاء في جميع العلوم اليه واخبر هو عليه السلام بذلك
ولقوله وانفسنا ولكثرة سخائه على غيره وكان ازهد الناس بعد النبي
واعبدهم واحلمهم واشرفهم خلقا واقدمهم ايمانا وافصحهم لسانا
واسدهم رايا واكثرهم حرصا على اقامة حدود الله واحفظهم للكتاب
ولاخباره بالغيب واستجابة دعائه وظهور المعجزات عنه واختصاصه

بالقرابة والأخوة ووجوب المحبة والنصرة ومساواة الأنبياء وخبر
الطائر والمنزلة والغدير وغيرها ولانتفاء سبق كفره ولكثرة الانتفاع
به وتميزه بالكمالات النفسانية والبدنية والخارجية والنقل المتواتر
دل على امامة الأحد عشر ولوجوب العصمة وانتفائها عن غيرهم ووجود
الكمالات فيهم ومحاربوا علي كفرة ومخالفوه فسقة **المقصد السادس**
في المعاد والوعد والوعيد وما يتصل بذلك حكم المثلين واحد و
السمع دل على امكان التماثل والكروية ووجوب الخلاء واختلاف
المتفقات ممنوعة والامكان يعطي جواز العدم والسمع دل عليه
ويتأول في المكلف بالتفرق كما في قصة ابراهيم واثبات الفناء غير
معقول لانه ان قام بذاته لم يكن ضدا وكذا ان قام بالجوهر ولانتفاء
الأولوية ولاستلزام انقلاب الحقائق او التسلسل واثبات بقاء
لا في محل يستلزم الترجيح بلا مرجح او اجتماع النقيضين واثباته
في محل يستلزم توقف الشيء على نفسه اما ابتداء او بواسطة

ووجوب

ووجوب ايفاء الوعد والحكمة يقتضي وجوب البعث والضرورة قاضية
بثبوت الجسماني من دين النبي ع مع امكانه ولا يجب اعادة فواضل
المكلف وعدم انخراق الافلاك وحصول الجنة فوقها ودوام الحيوة
مع الاحتراق وتولد البدن من غير توالد وتناهي القوى الجسمانية
استبعادات ويستحق الثواب والمدح بفعل الواجب والمندوب
وفعل ضد القبيح والاخلال به بشرط فعل الواجب لوجوبه او لوجه
وجوبه والمندوب كذلك والضد لانه ترك قبيح والاخلال به
لانه اخلال به وظاهر ان المشقة من غير عوض ظلم ولا يصح الابتداء
به اذ لو امكن الابتداء به لكان التكليف به عبثا وكذا يستحق
العقاب والذم بفعل القبيح والاخلال بالواجب لاشتماله على اللطف
ولدلالة السمع ولا استبعاد في اجتماع الاستحقاقين باعتبارين
وايجاب المشقة في شكر المنعم قبيح ولقضاء العقل به مع الجهل
ويشترط في استحقاق الثواب كون الفعل المكلف به والاخلال

به شاقا ولا يشترط رفع الندم على فعل الطاعة ولا انتفاء النفع
العاجل اذا فعل للوجه ويجب اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب
بالاهانة للعلم الضروري باستحقاقهما مع فعل موجبهما ويجب
دوامهما لاشتماله على اللطف ولدوام المدح والذم ولحصول
نقيضهما لولاه ويجب خلوصهما والا لكان الثواب انقص حالا من
العوض والتفضل على تقدير حصوله فيهما وهو ادخل في باب الزجر و
كل ذي مرتبة في الجنة لا يطلب الأزيد من مرتبته ويبلغ سرورهم
بالشكر الى حد انتفاء المشقة وغناؤهم بالثواب ينفي عنهم مشقة
ترك القبائح واهل النار ليلجؤن الى ترك القبائح ويجوز توقف
الثواب على شرط والا لأثيب العارف بالله تعالى خاصة وهو مشروط
بالموافاة لقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك وقوله ومن يرتدد منكم
عن دينه والاحباط باطل لاستلزامه الظلم ولقوله تعالى فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره ولعدم الأولوية اذا كان الآخر ضعفا وحصول

المتناقضين

المتناقضين مع التساوي والكافر مخلد وعقاب صاحب الكبيرة
منقطع لاستحقاقه الثواب بايمانه ولقبحه عند العقلاء والسمعيات
متأولة ودوام العقاب مختص بالكافر والعفو واقع لانه حقه
تعالى فجاز اسقاطه ولا ضرر عليه في تركه مع ضرر النازل به
فحسن اسقاطه ولانه احسان وللسمع والاجماع على الشفاعة
فقيل لزيادة المنافع ويبطل منا في حقه ونفي المطاع لا يستلزم
نفي المجاب وباقي السمعيات متأولة بالكفار وقيل في اسقاط
المضار والحق صدق الشفاعة فيهما وثبوت الثاني له لقوله
ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر من امتي والتوبة واجبة لدفعها
الضرر ولوجوب الندم على كل قبيح او اخلال بالواجب ويندم
على القبيح لقبحه والا انتفت التوبة وخوف النار ان كان الغاية
فكذلك وكذا الاخلال بالواجب فلا يصح من البعض ولا يتم القياس
على الواجب ولو اعتقد فيه الحسن لصحت التوبة وكذا المستحقر

والتحقيق ان ترجيح الداعي الى الندم عن البعض يبعث عليه
خاصة وان اشترك الدواعي في الندم على القبيح لقبحه كما في
الدواعي الى الفعل ولو اشترك الترجيح اشترك وقوع الندم
فلا يصح الندم ومرتيا وكلام امير المومنين واولاده عليهم السلام
وهو ان الشيء لا يصح من بعض دون بعض والا لزم الحكم بنفيا
الكفر على التائب منه المقيم على صغيرة والذنب ان كان في حقه
تعالى كفى فيه الندم والعزم وفي الاخلال بالواجب اختلف
حكمه في بقائه وقضائه وعدمهما وان كان الذنب في حق ادمي
استتبع ايصاله ان كان ظلما او العزم عليه مع التعذر او
الارشاد ان كان ضلالا وليس ذلك جزءا من التوبة ويجب
الاعتذار الى المغتاب مع بلوغه وفي ايجاب التفصيل مع
الذكر اشكال وفي وجوب التجديد ايضا اشكال وكذا المعلول
مع العلة ووجوب سقوط العقاب بها والعقاب يسقط بها
لا بكثرة

لا بكثرة ثوابها لانها قد تقع محبطة ولولاه لانتفى الفرق
بين التقدم والتاخر والاختصاص ولا تقبل في الاخرة لانتفاء
الشرط وعذاب القبر واقع للامكان وتواتر السمع بوقوعه و
ساير السمعيات من الميزان والصراط والحساب ونطاير
الكتب ممكنة دل السمع على ثبوتها فيجب التصديق بها والسمع
دل على ان الجنة والنار مخلوقتان الان والمعارضات متاولة
والايمان التصديق بالقلب واللسان ولا يكفي الاول لقوله تعالى
وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ونحوه ولا يكفي الثاني لقوله
تعالى قل لم تؤمنوا والكفر عدم الايمان اما مع الضد او بدونه والفسق
الخروج عن طاعة الله مع الايمان به والنفاق اظهار الايمان
واخفاء الكفر والفاسق مؤمن لوجود حده فيه والامر بالمعروف
واجب وكذا النهي عن المنكر وبالمندوب مندوب سمعا والا
لزم ما هو خلاف الواقع او الاخلال بحكمته تعالى وشرطهما علم فاعلهما

بالوجه وتجويز التاثير وانتفاء المفسدة تم كتاب تجريد
الاعتقاد في علم الكلام من تصانيف مولانا الافضل والعالم
الاكمل نصير الحق والملة والدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي
قدس الله روحه الشريف وكان الفراغ من تسويده واستنساخه
يوم الثلثاء سابع شهر شعبان المعظم من شهور
سنة ١٣٢٧ من الهجرة النبوية
على هاجرها الاف الثناء
والتحية

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ايها الاخ الصالح العزيز ان اول ما يجب ما يجب اعتقاده
على المكلف هو ما ترجمته لا اله الا الله محمد رسول الله ثم اذا صدق
الرسول فينبغي ان يصدقه في صفات الله تعالى واليوم الآخر
وتعيين الامام المعصوم فكل ذلك بما يشتمل عليه القران من
غير مزيد وبرهان اما بالآخرة فبالايمان بالجنة والنار
والحساب وغيره واما في صفات الله تعالى فانه حي قادر عالم
مريد كاره متكلم ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وليس
عليه بحث عن حقيقة هذه الصفات وان الكلام والعلم و
غيرهما قديم او حادث بل لو يخطر حقيقة هذه المسئلة حتى
مات مومنا وليس عليه بحث عن تعلم الادلة التي حررها
المتكلمون

المتكلمون بل متى خطر في قلبه التصديق بالحق بمجرد الايمان
من غير دليل وبرهان فهو مؤمن ولم يكلف الرسول العرب
اكثر من ذلك وعلى هذا الاعتقاد المجمل استمر اعراب العرب وعوام
الخلق الا من وقع في بلدة سمع فيها هذه المسائل كقدم الكلام
وحدوثه ومعنى الاستواء والنزول وغيره فان لم ياخذ ذلك
قلبه وبقي بعبادته وعمله فلا حرج عليه وان اخذ ذلك بقلبه
فاقل الواجب عليه ما اعتقده السلف يعتقد في القران الحدوث
كما قال السلف القران كلام مخلوق ويعتقد ان الاستواء
حق والايمان به واجب والسؤال عنه مع الاستغناء
عنه بدعة والكيفية فيه مجهولة ويؤمن بجميع ما جاء به الشرع
ايمانا مجملا من غير بحث عن الكيفية فان لم يعتقد ذلك و
غلب على قلبه الشك والاشكال فان امكن ازالة شكه واشكاله
بكلام قريب من الافهام ازيل وان لم يكن قويا عند المتكلمين

ولا مرضيا فذلك كاف ولا حاجة الى تحقيق الدليل فان
الدليل لا يتم الا بذكر الشبهة والجواب ومهما ذكرت الشبهة
لا يؤمن ان يتشبث بالخاطر والقلب فيضل فهمه عن ذكر
جواب الشبهة اذ الشبهة قد يكون جلية والجواب عنها دقيقا
لا يحتمله عقله ولهذا زجر السلف عن البحث والتفتيش وعن
الكلام فيه وانما زجروا عنه ضعفاء العوام واما ائمة الدين
فلهم الخوض في غمرة الاشكالات ومنع العوام من الكلام
يجري مجرى منع الصبيان عن شاطئ دجلة خوفا من الغرق
ورخصة الاقوياء فيه نصا هو رخصة الماهر في صنعة
السباحة الا ان هنا موضع غرور ومزلة القدم وهو
ان كل ضعيف في عقله راض من الله في كمال عقله
وناظر نفسه ان يقدر بالغوص عن ادراك الحقائق
كلها واما الاقوياء فربما يخوضون ويغرقون في بحر
الجهالات

الجهالات من حيث لا يشعرون فالصواب منع الخلق كلهم
الا الشواذ الذين لا تسمح الاعصار الا بواحد منهم او اثنين
ومن تجاوز سلوك مسالك السلف في الايمان المرسل
والتصديق المجمل بكل ما انزل الله واخبر به رسوله من غير
بحث وتفتيش فالاشتغال بالغوص فيه فقد اوقع نفسه
في شغل شاغل اذ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حيث راى اصحابه يخوضون بعد ان غضب حتى احمرت
وجنتاه افبهذا امرتم تضربون كتاب الله بعضه ببعض
انظروا الى ما امركم الله به فافعلوا وما نهاكم عنه فانتهوا
فهذا تنبيه على منهج الحق واستيفاء ذلك شرحناه في
كتاب قواعد العقائد فاطلبه منه

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم وفقنا الله وإياك انه لابد من معرفة العلم والعالم والمعلوم فالعلم
تصور النفس المطمئنة الناطقة الكلية حقايق الاشيا والمجردة عن المواد
كمية وكيفية مفردة كانت او مركبة والعالم هو المدرك لتلك ا
الاشيا احاطة والمعلوم ذات الشيء المتصور علمه في النفس والعلم
يندرج فيه نوعان تعليم اكتسابي وتعليم رباني والاكتسابي منه ما
يحصل باستعمال الظاهر وهو اكتساب شخص من شخص وهذا يسمى كسبيا
ومنه ما يحصل باعمال الباطن وهو استفادة الروح من النفس
بالفكر وهذا يسمى فيضيا والرباني على ثلث مراتب احدها تصريح
الامر الغيبي وهو اعلى درجات البشر ويختص بالانبياء عليهم السلام
وبعضهم يسميه لدنيا ايضا والثاني التعريض عن الامر الغيبي
ويشترك فيه الانبياء والاولياء كما قال الله تعالى في حق الخضر
آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما وهذا هو اللدني

حقيقة

حقيقة وهذان يحصلان بغير تعليم ولا فكرة ولا مطمع فيهما لاحد
من الخلايق الا من تكفله عناية الملك الخالق والثالث اظهار امر
يعجز عن الاتيان عند بشر حقيقة دون مساعدة ربانية وهو مقام المعجز
وهذا يسمى الهاميا ولكل واحد من هذين النوعين اسباب تتولد عنه
تقارنه فالكسبي يتولد عن قبول مواد التحصيل مع الاجتهاد والدراسة
ومساعدة القدر والفيض يتولد عن اجتماع الروح الجزئي مع النفس الكلية
مع سلامة العقل وصحة النظر والوحي يتولد عن اشراق العقل الكلي
بالنور الالهي والترفع عن حضيض الشهوات الدنيوية الى مفيض
الدرجات العلوية واللدني يتولد عن اشراق النفس الكلية مع
جذب عناية ربانية والالهامي يتولد عن الاعمال الصالحات
المرضية مع قبول امر الله واخلاص العبد في النية والنبوة اعلى
هذه المراتب واندر في هذه المناصب وهي عامة والرسالة
~~اعلى هذه المراتب~~ اخص منها فكل مرسل نبي وليس كل نبي برسل
والفرق بين النبوة والرسالة ان النبوة قبول النفس القدسية
حقايق المعلومات والمعقولات من جوهر العقل الاول والرسالة
تبليغ تلك المعقولات الى المستعدين والتابعين وربما يتفق
القبول للنفس من النفس ولا يتاتى التبليغ لعذر من الاعذار و
بسبب من الاسباب كما قال امير المومنين عليه السلام ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ادخل لسانه في فمي فانفتح في قلبي

الف باب من العلم مع كل باب الف باب وكقوله لو ثنيت لى
الوسادة وجلست عليها لحكمت لاهل التوراة بتوراتهم ولاهل
الانجيل بانجيلهم ولاهل الفرقان بفرقانهم وقال يحكى عن
صاحب عهد موسى عليه السلام انه شرح كتابه فكان حمل اربعين
جملا ولو اذن الله لى ورسوله لشرعت فى شرح معانى الفاتحة
حتى يبلغ مثل ذلك وهذه الكثرة والسعة والانفتاح فى العلم من
قبيل العلم اللدنى الالهى فاذا اراد الله بعبد خيرا رفع
الحجاب بينه وبين النفس الكلية التى هى اللوح فيظهر فيها اسرار
اسرار تلك المكونات فينتقش فيها
معانيها فتعبر النفس عنه كما
يشاء بلا انقطاع ونسيان
وذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء من عباده
وحسبنا الله ونعم
الوكيل

قد تم تحرير الرسالة فى العلم فى ١٣ شهر محرم الحرام
ثمان وعشرين وثلثمائة بعد الالف
من الهجرة على هاجرها الالف
الثناء والتحية

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الكتابة وسيلة الى تواصل من دانت افئدتهم و
تفاضلت السنتهم والسؤال ذريعة الى استفادة الخير لمن كان
حريصا عليه شديدا ممن كان باعد اليه مديدا رأى الخادم
الداعى **محمد الطوسى** التوسل بهما الى جناب العالى الفاضل المحقق
المدقق شمس الملة والدين برهان الاسلام والمسلمين سيد
الملوك والسلاطين قدوة العلماء المتاخرين سلطان الحكماء
المحققين ادام الله ميامن ايامه وسهل سبيل مرامه والذى
عليه صوب انعامه ووفق فى افتتاح كل امره واختتامه سيما
لادراك مبتغاه ووصله الى ما يتمناه فهذا مبلغ التحية
والخدمة والدعاء بدوام العز ومزيد النعمة ثم جعل مفتاح

الباسطة

الباسطة مسائل علمية ومصباح الفارقة مباحث حكمية
للشيخ حرس الله علوه وقرن بالسعادة عشيه وغدوه
افاضة ما لديه فيها وسمح بافادة ما يقف رايه عليه منها فان من
حق العلماء ان لا يحرم طلابه ومن كرام الفضلاء ان يتفضل
بمراده بابه ورايه الشريف اعلى وبالافاضة فيما يحاوله اولى
والاسولة هذه **الاول** لما امتنع وجود حركة من غير ان
يكون على حد معين من السرعة والبطوء وجب ان يكون
للسرعة والبطوء مدخل فى وجود الحركات الشخصية من
حيث هى شخصية والسرعة والبطوء غير متحصلة الماهية
الا بالزمان فاذا للزمان مدخل فى علية الحركات الشخصية
فكيف يمكن ان يجعل حركة معينة علة لوجود الزمان **لا يمكن
ان يق** الحركة من حيث هى حركة علة للزمان ومن حيث
حركة ما متشخصة بها كما ان الصورة من حيث هى الصورة

سابقة على

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم انا لا نشك في كون الاحكام اليقينية التي قد حكم بها اذهاننا مثلا كالحكم بان الواحد نصف الاثنين وبان قطر المربع لا يشارك ضلعه مطابقة لما في نفس الامر ولا نشك في ان الاحكام التي يعتقدها الجهال بخلاف ذلك غير مطابقة لما في نفس الامر ونعلم يقينا ان المطابقة لا يمكن ان يتصور الا بين الشيئين المتغايرين بالتشخص ومتحدين فيما يقع به المطابقة ولا شك في ان الصنفين المذكورين من الاحكام مشتركان في الثبوت الذهني فاذا يجب ان يكون للصنف الاول منهما دون الثاني ثبوت خارج عن اذهاننا … المطابقة بين ما في اذهاننا وبينه وهو الذي يعتبر بما في نفس الامر فنقول ذلك الثابت الخارج اما ان يكون قائما بنفسه او متمثلا في غيره والقائم بنفسه اما ذات وضع او غير ذي وضع والاول محال اما اولا فلان تلك الا…… بجهة معينة من جهات العالم … الازمان وكل ذي وضع متعلق بها فلا شيء من تلك الاحكام بذي وضع لا يقال انها تطابق ذوات الاوضاع لا من حيث هي ذوات اوضاع بل من حيث هي معقولات ثم انها تطابق الاوضاع من حيثية اخرى كما يقال في الصور المرتسمة في الاذهان الجزئية انها كلية باعتبار وجزئية باعتبار لانا نقول الصور الخيالية المطابق بها اذا كانت كذلك كانت قائمة بغيرها وفي هذا الغرض كان قائما بنفسه هف واما ثانيا فلان العلم بالمطابقة لا يحصل الا بعد الشعور بالمطابقين ونحن لا نشك في المطابقة مع الجهل بذلك الشيء من حيث كونه ذا وضع

واما ثالثا

واما ثالثا فلان الذي في اذهاننا من تلك الاحكام انما يدرك بعضها لنا واما ذوات الاوضاع فلا ندركها الا بالحواس وما يجري مجرى الحواس والمطابقة بين المعقولات والمحسوسات من جهة ما هي محسوسات محال والثاني هو ان يكون ذلك بنفسه غير ذي وضع وهو ايضا محال لانه قول بالمثل الافلاطونية

واما ان كان ذلك الخارج المطابق به متمثلا في غيره فينقسم ايضا الى قسمين وذلك لان ذلك الغير اما ان يكون ذا وضع او غير ذي وضع فان كان ذا وضع كان المتمثل فيه متمثلا وعاد المحال فبقي القسم الاخر وهو ان يكون متمثلا في شيء غير ذي وضع ثم نقول ذلك المتمثل فيه لا يمكن ان يكون بالقوة وان كان كنفس ما في الاذهان بالقوة لامتناع المطابقة بين ما هو بالفعل ويمكن ان يصير وقتا ما بالفعل وبين ما بالقوة وايضا لا يمكن ان يزول ويتغير او يخرج الى الفعل بعد ما كان بالقوة ولا في وقت من الاوقات لان الاحكام المذكورة واجبة الثبوت ازلا وابدا غير متغيرة واستحالة ومن غير تقييد بوقت وكان هو واجب ان يكون محلها كذلك والا فامكن ثبوت الحال بدون المحل فاذا ثبت وجود موجود قائم بنفسه في الخارج غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع المعقولات التي يمكن ان يخرج الى الفعل بحيث يستحيل عليه وعليها التغير والاستحالة والتجدد والزمان ويكون هو وهي بهذه الصفات ازلا وابدا واذا ثبت ذلك فنقول لا يجوز ان يكون الموجود هو اول الاوائل اعني واجب الوجود لذاته عز اسمه وذلك لوجوب اشتمال ذلك الموجود على الكثرة التي لا نهاية لها بالفعل واول الاوائل يمتنع ان يكون فيه كثرة وان يكون مبدءا اولا للكثرة وان يكون محلا قابلا للكثرة متمثلة فيه فاذا ثبت وجود موجود غير الواجب الاول تقدس وتعالى بهذه الصفة ونسميه بعقل الكل وهو الذي عبر عنه في القرآن المجيد بام

بالّلوح المحفوظ وثانٍ بالكتاب المبين المشتمل على رطب ويابس
وذلك ما أردناه والله الموفق والمعين والصلوة على محمد وآله أجمعين
تمت الرسالة المسماة بنفس الأمر للمحقق الطوسي
روح الله روحه
فرغ من استنساخ هذه النسخة الشريفة ونقلها عن
اصل قديم لم يكن بها تاريخ الكتابة في رابع عشر
شوال من سنة ست واربعين
وثلثمائة من الهجرة المقدسة
على صاحبها الاف تحية